

حربلة ضيق

إفلات من العقاب أوسع

20 التقرير السنوي
13 ANNUAL REPORT



تقرير سنوي تعده (رابطة الصحافة البحرينية) باللغتين العربية والانجليزية، لتوصيف وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير والإعلام في البحرين.



حرية أضيق: إفلات من العقاب أوسع
التقرير السنوي الثاني للحريات الصحافية
والإعلامية في البحرين 2013

رابطة الصحافة البحرينية
رابطة تعني بالدفاع عن حرية الصحافة
والإعلام في البحرين تأسست في 9 يوليو
2011 لندن، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

Address: 11 lilac court, 15 crown
mews, london, E13 9HQ UK
Phone: 00447821135441
e-mail: info@bahrainpa.org
website: www.bahrainpa.org

صورة الغلاف، لعائلة الإعلامي الشهيد أحمد إسماعيل. تجد العائلة في قناع أحمد هويتها المكتسبة بالدم، لا من الدم، أحمد ابنها من الدم، لكنه شكل هوية عائلته بدمه الذي قدمه في سبيل كشف الحقيقة. لسان العائلة يقول: نحمل صورته بوجه وكاميراته بيد.

حَرْبَةُ الصَّيْفِ

إفلات من العقاب أو سم

الفهرس

06	المقدمة	01
10	حصاء 2013	02
16	الصحافة البحرينية اليوم	03
22	الإعلام التلفزيوني	04
28	الإفلات من العقاب	05
34	مقابلة عائلة أحمد إسماعيل	06
38	الرقابة الإلكترونية	07
44	توصيات المجلس الوطني	08
52	إغلاق المواقع الإلكترونية	09
58	توثيق الانتهاكات	10
64	التوصيات	11
68	بيانات رابطة الصحافة البحرينية	12



Free Humaidan

as

I'M A
PHOTO
GRAPHER
NOT A
TERROR
IST!



#FreeHumaidan
#Freebhphotographer





01

المقدمة

يأتي التقرير السنوي لـ "رابطة الصحافة البحرينية" للعام 2013 ليكون ثاني التقارير السنوية للرابطة التي تأسست في يوليو 2011 في العاصمة البريطانية لندن، ورابع تقارير الرصد لواقع الحريات الإعلامية والصحافية في مملكة البحرين.

ويمثل تقرير "حرية أضيّق: إفلات من العقاب أوسع" دليلاً - أريد له أن يكون متكاملًا ومحايداً - في توصيف وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير والإعلام والصحافة في البحرين خلال الفترة ما بين يناير - ديسمبر 2013. وهو التقرير الرابع للرابطة الذي يأتي بعد تقرير "البحرين: الكلمة تساوي الموت" الصادر في أكتوبر 2011، وتقرير "الجوع من أجل الحرية" الصادر في مايو العام 2012. والتقرير السنوي للعام 2012 الصادر تحت عنوان "البحرين: الصمت جريمة حرب".

ويشمل تقرير "حرية أضيّق: إفلات من العقاب أوسع" الصادر باللغتين العربية والإنجليزية، فصولاً وأبواباً تسبر المعوقات والتحديات التي كانت ولا تزال تواجه حرية الإعلام والصحافة في البحرين. بالإضافة إلى موضوعات متخصصة في واقع الإعلام التلفزيوني والحريات الإلكترونية وملاحقة النشطاء الإلكترونيين، كما ويتطرق التقرير بشكل خاص لثقافة الإفلات من العقاب التي رافقت التحقيقات الرسمية ومحاكمات المتورطين في قضايا القتل والتعذيب التي طالمت

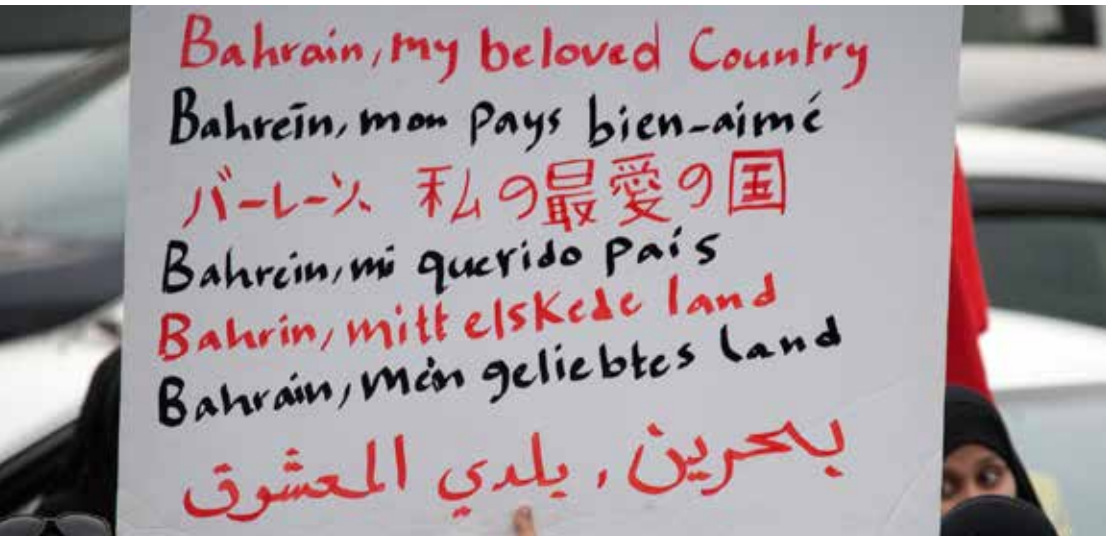
الإعلاميين والصحافيين في البحرين. وكما جرت العادة، يفرد التقرير توثيقاً شاملاً للانتهاكات، وفصولاً إضافية أخرى.

ويلقي التقرير الضوء على أوضاع حرية التعبير والصحافة في البحرين من خلال رصد الانتهاكات والتجاوزات التي تعرض لها عشرات الإعلاميين من الصحافيين ونشطاء الإنترنت البحرينيين والأجانب، بالإضافة إلى عدة منظمات وصحف وقنوات ووكالات أنباء دولية. وبما يشمل التركة الثقيلة التي تزال تبعاتها ماثلة عبر سلسلة الانتهاكات وحالات القتل والتعذيب والإقالات الجماعية لأكثر من 145 إعلامياً في مختلف القطاعات منذ العام 2011.

وفيما يلي أهم المحطات والانتهاكات التي شهدتها العام 2013:

- ◀ استمرت السلطات البحرينية في سياساتها المعادية للإعلاميين والصحافيين ونشطاء الإنترنت من خلال الإعتقالات التعسفية والملاحقات القضائية والإستهداف المباشر، ما نتج عنه اعتقال ومحاكمة عدة صحافيين بحريين وترحيل صحافيين أجانب من البلاد.
- ◀ تم توثيق حالات من الإعتداء الجسدي للصحافيين والمصورين أثناء تأديتهم لعملهم في تغطية المظاهرات وتعرض المعتقلين منهم لسوء المعاملة وصولاً للتعذيب الذي نخشى أنه بات ممنهجاً.
- ◀ تماطل السلطات السياسية في الإلتزام بتعهداتها في تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وتوصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. خصوصاً فيما يتعلق بإجراء إصلاحات حقيقية في الحقل الإعلامي وفي القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير.
- ◀ لا زالت السلطات تعتمد سياسة الملاحقات القضائية كوسيلة للضغط على الصحافيين ونشطاء الإنترنت، إذ عمدت لتوظيف القضاء ليصبح أداة إنتقام.
- ◀ استمر القضاء - يرأسه ملك البلاد - في المماطلة من خلال المحاكمات الصورية للمسؤولين المتورطين في قضايا القتل والتعذيب للإعلاميين، وهو ما يعزز من شكوك الرابطة في أن الدولة تسير نحو تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب.
- ◀ استمرت الحكومة في الإخلال بوعودها في طرح قانون جديد للصحافة والإعلام، إذ لا تزال الحريات الإعلامية مكبلة من خلال العمل بالقانون رقم 47 لعام 2002 لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر. وهو ما مكن الدولة من إحكام سيطرتها على الفضاء الإعلامي في البلاد.

- ◀ عززت الدولة من القيود على حرية الرأي والتعبير من خلال مخرجات إنعقاد المجلس الوطني، عبر سلسلة جديدة من الإجراءات المناهضة للحريات الإعلامية.
- ◀ إتسعت بوضوح دائرة الملاحقات القضائية ذات الطابع السياسي والمتعلقة بتهمة إهانة ملك البلاد والتعرض للمؤسسات النظامية في البلاد.
- ◀ دشنت الدولة عدة إجراءات تنظيمية عبر وزارة الاتصالات من شأنها ملاحقة المزيد من نشاط الإنترنت على شبكات التواصل الاجتماعي.
- ◀ لا تزال الدولة تحتكر الإعلام السمعي والبصري، مانعة الأصوات المخالفة من الظهور على شاشة التلفزة الحكومية أو الإذاعة.
- ◀ لا تزال الدولة تتدخل - بطريقة مباشرة وغير مباشرة - في المحتوى الإعلامي للصحف الصادرة في البلاد، كما قامت بمنع بعض مقالات الرأي والتغطيات الصحافية.
- ◀ لم تقم السلطات بإعادة أي صحافي مفصول من الصحف المحلية إلى عمله إثر الإقالات التي صاحبت الأحداث التي عصفت بالبلاد أوائل العام 2011.
- ◀ استمرت السلطات في ملاحقة الصحافيين والنشطاء خارج البلاد، وذلك من خلال نشر قوائم سوداء لبعض الدول العربية، ما تسبب في منع الإعلاميين من دخولها.
- ◀ لا تزال السلطات ترفض السماح لبعض المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحرية الرأي والتعبير من دخول أراضيها.







02

3 أعوام من الإنحدار: قضم آخر مساحات «الإعلام» وحرية «التعبير»

لا تظهر بيانات الأعوام 2013، 2012 و2011 التي شهدت موجة احتجاجات 14 فبراير/ شباط، تغييراً يُذكر في مسلسل انحدار الحريات الإعلامية ومساحات التعبير، رغم إنكار السلطات. طبقاً لسجلات «رابطة الصحافة البحرينية»، يمكن ملاحظة ارتفاع منسوب الانتهاكات التي طالت خلال العام 2013 الصحفيين والمصورين والمدونين مقارنة مع العام السابق، وذلك رغم الانخفاض النسبي لوتيرة الاحتجاجات مقارنة مع السنة الأولى لإنطلاقتها.

هناك حوالي 40 حالة استهداف حقيقية موثقة لصحافيين خلال العام 2012، بينها حالة قتل واحدة لمصور الفيديو أحمد إسماعيل [1]. لكنّ هذا العدد ارتفع العام 2013 إلى 53 حالة. وسجلت خلال هذا العام 11 حالة اعتقال و6 استدعاءات والحبس عام أو أكثر بتهم مثل «إهانة الملك»، كما أصيب 3 مصورين على الأقل بجروح خلال تغطيتهم التظاهرات. فيما ما يزال نحو 8 من الإعلاميين والمدونين رهن الاعتقال.

لكن العام 2011 كان الأسوأ على مستوى الاستهدافات التي طالت الصحفيين والإعلاميين من شتى القنوات الفضائية ووكالات الأنباء. إذ سجلت 129 حالة انتهاك طالت الإعلاميين بشكل مباشر وعدد 2 قتلى، هما عبد الكريم فخرأوي وذكريا العشيري. وأغلقت لفترة صحيفة «الوسط» اليومية، كما أجبر طاقم تحريرها بمن في ذلك رئيس التحرير ومدير التحرير على الاستقالة

[2]. وصنفت منظمة «مراسلون بلا حدود» النمامة كواحدة من أخطر المناطق على الصحفيين في العالم خلال العام 2011. كما أدرجتها ضمن قائمتها للدول شديدة العداءة للإنترنت. بينما تربعت على رأس قائمة أعداء الإنترنت العام 2012 [3].

ولا تظهر تقارير المنظمات الدولية اختلافاً على هذا الصعيد بالنسبة إلى العام 2013. فقد اعتبرت



منظمة «فريدوم هاوس» البحرين «دولة غير حرة» في تقرير الحرية على الإنترنت 2013، مشيرة على وجه الخصوص إلى «حملة القمع الحكومي المكثف» وتقديم «مستخدمي الإنترنت إلى المحاكمة» و«زيادة استخدام الهجمات الإلكترونية والرقابة الحكومية لتعطيل أو رصد أنشطة المعارضين» [4].

وبقي ملف الإعلاميين المفصولين عالقاً من دون حل. وطبقاً لإحصائيات «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين» الذي قام بإعداد قائمة محدثة للمفصولين العام 2013، فإن

هناك 27 صحافياً لم تجر حلّ ملفاتهم أو إعادتهم إلى أعمالهم (صحيفة الأيام 6، صحيفة البلاد 11 وصحيفة الوطن 10). وهناك حالة إيقاف سجلت هذا العام لموظف في «البرلمان» بعد إدلائه آراءً عبر حسابه في «تويتر». وهذا الرقم يطابق تقريباً تعداد الصحفيين الذين تم فصلهم من أعمالهم على خلفية مناصرهم للاحتجاجات السياسية منذ العام 2011 والبالغ 30.

وسجل العام 2013 زيادة لافتة في محاكمة مواطنين بتهمة كيدية مثل «إهانة الملك» و«التحريض على كراهية النظام» عقب آراء معارضة أدلوا بها في محافل عامة. وأحصى «مركز البحرين لحقوق الإنسان» نحو 30 قضية عرضت على المحاكم خلال هذا العام بتهمة «إهانة الملك» [5]

ومثل استخدام السلطات للقضاء لمحاصرة الحريات العامة سلوكاً مستمراً. وقد لاحظ تقرير «بسيوني» منذ العام 2011 أن تطبيق السلطات للمادة 165 من قانون العقوبات المتعلقة بـ«التحريض على كراهية النظام» قد جرى بشكل «ينتهك حرية الرأي والتعبير إذ أقصيت من النقاش العام الآراء التي تعبر عن معارضة نظام الحكم». عوضاً عن تصحيح هذه الأوضاع، فقد حكم على استشاري جراحة العيون الدكتور سعيد السماهيجي خلال العام 2013 بالسجن لمدة عام بتهمة «إهانة الملك». ودُوّل أمين عام جمعية «الوفاق»، أكبر الجمعيات المعارضة، الشيخ علي سلمان إلى النيابة العامة كما منع من السفر بتهمة «التحريض على كراهية النظام». وسجن المدافع عن حقوق الإنسان، أمين عام المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان،

حسين جواد لنفس التهمة، إضافة إلى كثيرين.

شهد العام 2012 تقديم عدد من مرتكبي الانتهاكات من ذوي الرتب الصغيرة إلى المحاكم في سياق التعهدات التي أعلن الملك البحريني الالتزام بها عقب تقرير لجنة تقصي الحقائق، لا سيّما قضايا القتل والتعذيب أثناء الاحتجاز التي طالت الإعلاميين من صحافيين ومدونين. لكن سرعان ما تبين أنها محاكمات صورية أقيمت للتخلص من ضغوطات المنظمات الدولية.

وقد شكل 2013 عاماً نموذجياً للإفلات من العقاب بالنسبة إلى مرتكبي الانتهاكات. فقد برأت المحاكم البحرينية 5 شرطة باكستانيين اتهموا بالتعذيب حتى الموت للنشاط الإلكتروني زكريا العشري. وكذلك برأت ضابطة اتهمت بتعذيب مراسلة إذاعة «مونتيكارلو» نزيهة سعيد، كما رفضت طعنها في الحكم. وخفضت عقوبة شرطين من جهاز الأمن الوطني أدينا بتعذيب الناشر والعضو المؤسس في صحيفة «الوسط» عبدالكريم فخرأوي حتى الموت، بالسجن 3 بدلاً من 7 سنوات.

وقد أبدى رئيس لجنة تقصي الحقائق محمود شريف بسيوني في لقاء حديث استغرابه من هذه الأحكام، وصرّح بأنه «لا جدية أو محاكمات صارمة بشأن التعذيب في البحرين» [6].

وأقرّ المجلس الوطني بشقيه المعين والمنتخب بعد أن دعاه الملك للانعقاد في أغسطس/ آب 2013 تزامناً مع حملة «تمرد البحرين» 22 توصية تطالب بفرض قيود جديدة على حرية التعبير، وحظر غير محدد المدة على كافة التجمعات العامة في العاصمة المنامة. ودعت التوصية رقم «6» إلى «حظر كافة الاعتصامات والمسيرات والتجمعات في العاصمة المنامة». بينما دعت التوصية رقم «16» إلى أن تطلال الإجراءات الحكومية «الحقوق الأساسية، وخاصة حرية الرأي



بحيث تحقق التوازن بين إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان».

ورأت «هيومن رايتس ووتش» أن «توصيات البرلمان تؤدي عند تقنينها إلى تعليق الحق في حرية التجمع إلى أجل غير مسمى في المنامة، وإلى انتقاص شديد من حرية التعبير» [7]. واتخذت السلطات توصيات البرلمان غطاءً لتميرير المزيد من الإجراءات من أجل إحكام القبضة



على الهوامش المتبقية للتعبير في المجال العام.

ضمن هذه الأجواء جاء إعلان وزير الدولة لشئون الاتصالات فواز بن محمد آل خليفة نوفمبر/ تشرين الثاني عن استحداث إدارة تحت اسم «إدارة السلامة

الإلكترونية» من أجل متابعة المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتوعد آل خليفة بملاحقة «الاستخدام غير الشرعي لشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي»، وبين ذلك «بث الأكاذيب والمغالطات في ما يهدد أمن البلاد واستقرارها». وأكد على أن «القيود والضوابط على حرية الرأي والتعبير ضرورة للحفاظ على الأمن القومي» [8]. وأعلنت وزارة الدولة لشئون الاتصالات أنها قامت بـ «رصد 70 من المواقع والمنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي المخالفة»، متوقعة بـ «اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها». فيما شهد العام 2013 تزايداً ملحوظاً في القضايا التي عرض فيها مواطنون على المحاكم أو استدعوا للتحقيق بسبب نشاطهم على شبكات التواصل، بواقع 11 قضية.

ورفضت هيئة شؤون الإعلام اعتبار أي من قضايا العاملين ضمن صحافة المواطن والمدونين تتصل بالنشاط الإعلامي، انطلاقاً من تعريف غير مواكب يفرّق بين الإعلامي والمدون. وقالت في بيان رداً على «لجنة حماية الصحفيين» التي انتقدت استمرار اعتقال عدد من النشطاء الإلكترونيين «إنهم مدونون، لا يمارسون الصحافة كمهنة» [9]. وانتهى العام 2013، وما يزال 8 من الصحفيين والمصورين والمدونين قيد الاعتقال، وهم: أحمد حميدان، حسن معتوق، محمود عبدالصاحب، حسين حبيب، جاسم النعيمي، قاسم زين الدين، عبدالله الجردابي وأخيراً أحمد الفردان.

هوامش:

1. تقرير رابطة الصحافة البحرينية، الصمت جريمة حرب <http://www.bahrainpa.org/?p=64>
2. تقرير رابطة الصحافة البحرينية، الكلمة تساوي الموت <http://www.bahrainpa.org/?p=79>
3. أعداء الإنترنت في عام 2014: شخصيات تحت الرقابة والمراقبة [/http://march12.rsf.org/en](http://march12.rsf.org/en)
4. البحرين: التطورات الرئيسية: مايو-2012 أبريل 2013
<http://freedomhouse.org/report/freedom-net/2013/bahrain>
5. تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان: <http://urlmin.com/4qh52>
6. مقابلة مع صحيفة «القبس» الكويتية، 3 يناير 2014 <http://www.alqabas.com.kw/> node/828026
7. تقرير هيومان رايتس ووتش <http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/01>
8. وزير الاتصالات: إدارة السلامة الإلكترونية تحصين للمجتمع من إساءة استخدام المواقع
<http://www.bna.bh/portal/news/592147>
9. رداً على لجنة حماية الصحفيين "شؤون الإعلام": البحرين ملتزمة بحرية الصحافة والحكومة
<http://urlmin.com/4qh56> صحافي

#SAVEHUBAIL



**Hussain
Hubail is
in prison
and being
denied
adequate
medical
care!**

**Silence
kills democracy.**

الصحافة الورقية: ضحية خيبات السياسة وتراجع الاقتصاد

قبل الأزمة السياسية الطاحنة في 2011 تمتعت الصحافة البحرينية بقدر من الاستقلالية النسبية ساعدها على ذلك أمران، البجوحة الاقتصادية والانفراج السياسي الذي ترافق مع مبادرة الإصلاح التي أثمرت بميثاق العمل الوطني، فصدرت صحف جديدة حكومية ومستقلة وارتفع سقف الحرية الصحفية، وتنافست الصحف فيما بينها على استقطاب الكفاءات الصحفية وعلى السبق الخبري والتحقيقات الجريئة والتغطيات المميزة.

بدأ كل ذلك في الانحسار بشكل تدريجي بدءاً من العام 2005 و2006 عندما أُلقيت أحجار كبيرة في عجلة العملية السياسية الوليدة وجر البلد عنوة نحو الأزمات السياسية الإقليمية ذات البعد الطائفي، وانعكس كل ذلك على أداء الصحافة البحرينية.

كان الهدف إشغال الرأي العام وتشنيت اهتماماته وأولوياته وإبعاده عن استحقاقات مرحلة الإصلاح والتمكين السياسي والتحول الديمقراطي.

وانحدرت الصحافة البحرينية بشكل دراماتيكي بعد قمع الحراك في 2011 وما تلاه من هجمة شرسة على الصحافة والصحفيين، ولم تنجو البحرين من تأثيرات الأزمة المالية العالمية العام 2008 التي انعكست هي الأخرى على مختلف قطاعات الدولة وكان للصحافة نصيبها من هذا

التأثر، فزاد اعتمادها على الدعم الحكومي لتعويض تراجع الإعلان بشكل أساسي ما جعلها أكثر انحيازاً وتماهياً مع السياسة الرسمية وأكثر بعداً عن الحياد والاستقلالية. ويستثنى من ذلك الصحيفتين المستقلتين: "الوقت" قبل اغلاقها، و"الوسط" التي حكمت لها مكيدة سياسية بإشراف هيئة شؤون الإعلام وجهاز الأمن الوطني لتوريطها، واستعداد القراء عليها، وافقادهم الثقة فيها وفي اخبارها، من أجل احكام السيطرة الرسمية عليها أسوة ببقية الصحف.

وبعد العام 2011 عام نكبة وانتكاسة على الصحافة البحرينية بامتياز، فقد حظيت البحرين بأدنى المستويات في تقارير منظمة مراسلون بلا حدود وفريدم هاوس ولجنة الحريات الصحفية ورابطة الصحافة البحرينية، وتصدرت البحرين واحدة من اسوأ عشر دول في حرية التعبير، واعتبر تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق الصحافة البحرينية الورقية بصحفا الست منخازة وموالية للحكومة.



عوامل تراجع الصحافة الورقية في البحرين:

- ▶ تطويق الدولة للصحافة في الداخل بحواجز قانونية عبر قانون رقم 47 لعام 2002 لتنظيم الطباعة والنشر وجملة من التدابير الأمنية التي أثرت على التغطيات الصحفية ومهام الصحف في اداء دورها الرقابي على أجهزة الدولة.
- ▶ ندرة الخبر الصحفي المتكامل حيث انحسرت التحقيقات الصحفية بسبب شح المعلومة، وحلت الأزمة السياسية وتداعياتها وفق وجهة نظر النظام منفرداً، ونالت قضايا الأزمة السياسية الراهنة وحقوق الانسان والفساد وتقارير ديوان الرقابة المالية وسرقة الأراضي مساحة ضئيلة وغير متوازنة. إدارات الصحف وجدت أن نشر هذه القضايا يعزز مطالب المعارضة ويعطي مسوغاً ومبرراً للاحتجاجات فأثر صحفيو النظام تجاهلها او تناولها بشكل مختصر وسريع لذر الرماد في العيون.
- ▶ عززت الدولة من هيمنتها على الصحافة المحلية، ما أدى إلى ان تكتفي الصحف بالمواد الإخبارية الجاهزة من المؤسسات الرسمية وإدارات العلاقات العامة بالوزارات والشركات ووكالة أنباء البحرين وإدارة الاعلام الأمني بوزارة الداخلية. وتشابهت مانشيتات الصحف وسعت كل منها لكسب رضا الحكومة.

- ◀ أولت الصحف أولوية كبيرة للعامل التجاري في تعاطيها مع أزمته الجديدة فعمدت إلى فصل عدد كبير منهم تعسفياً إبان السلامة الوطنية لإسترضاء الحكم من جانب، والتملص من حقوق الصحفيين العمالية من جانب آخر.
- ◀ غادر الصحفيون المتمرسون والاكفاء حقل الصحافة إذ لم تعد المهنة الصحفية جاذبة بل طاردة وغير مستقرة وغير مضمونة، وساد توجه جديد لدى إدارات الصحف بتفضيل الصحفي الجديد الأقل كلفة وراتباً او غير المحلي الذي يسهل توجيهه سياسياً.
- ◀ انحدرت الصحافة - الحكومية على وجه التحديد - وحل الطرح الهزيل والسطحي وغير الموضوعي في تناول الموضوعات بسبب نقص تأهيل الصحفيين والتزم أغلبهم بالرقابة الذاتية حماية لانفسهم وخوفاً من التعرض للمضايقات.
- ◀ افتقدت المهنة الحد الأدنى من المعايير المهنية والأخلاقية، ومنها: نشر صور وأسماء المتهمين قبل محاكمتهم، وقلب الحقائق وتزييفها أمام القراء.
- ◀ تعزز دور الإعلام الرقمي والصحف الالكترونية في دحض أخبار الصحف الحكومية وتعزيز مصداقيته بالصور والأفلام والتسجيلات الموثقة. وهو ما أثر سلباً على الصحافة الورقية في الداخل والتي لم تستطع مجاراة الصحافة الإلكترونية.

الصحافة بين الماضي والحاضر

إنعكست الأزمات السياسية المتلاحقة بالسلب على أداء الصحافة في البحرين وأعادتها إلى الوراء.



كانت الصحافة البحرينية ومنذ تأسيسها لسان الحكومة وعملت دوماً تحت سقف منخفض من الحريات والقوانين القائمة للحرية ما خلا فترات زمنية قصيرة.

واعتماد النظام بعد كل أزمة سياسية على إغلاق الصحف وتكميم الأفواه وإحكام الرقابة على تدفق الأخبار والمعلومات وتغليظ أحكام قوانين الطباعة والنشر ومعاكبة الكتاب والصحفيين وسجنهم ونفيهم وتغييب صوتهم.

حدث ذلك بشكل جلي بعد أزمة الخمسينات وعشية حل هيئة العمل الوطني ونفي قادتها، وتكرر الأمر ذاته مرة أخرى بعد حل البرلمان 1975 وتعليق العمل بالدستور وإقرار قانون أمن الدولة. كما شهدنا تكرار الأمر ذاته في حراك 2011، حيث أطبقت السلطة قبضتها على الصحافة تماماً وأقصى الصوت الآخر وأصبحت أولوية الصحافة هي ضرب المعارضة وتخوينها وإصاق تهم العمالة بها وتشويه سمعتها في قبال الدفاع عن العائلة الحاكمة والحكومة بشتى السبل.

الصحافة الورقية: الواقع والتحديات الراهنة



تعمل الصحافة البحرينية في بيئة سياسية وأمنية مأزومة، فقانون رقم 47 لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر هو قانون معيق للحرية الصحفية. كما أن البيئة السياسية والإستقطاب الناجم عن الانقسام المجتمعي بين المؤيدين للحراك السياسي وللمطالب الشعبية وبين

المعارضين له يلقي بظلاله القاتمة على الصحافة التي أصبحت منقسمة بين ست صحف منحازة وموالية كما وصفها بسيوني وبين مطبوعة وحيدة خاصة ومستقلة. ويقول الدكتور حسين البحارنة في دراسة شاملة له عن الوضع الصحفي في البحرين: "إن قانون الصحافة المقيد للحريات والمجلس التشريعي الضعيف عاملان معيقان للصحافة الحرة".

توسلت حكومة البحرين الأساليب القديمة السابقة في لجم الصحافة وتجيير صوتها لصالح رؤية الحكم، إلا أن الأزمة السياسية وحراك 14 فبراير قد حدث في زمن الإعلام الرقمي الذي يصعب احتواؤه والسيطرة عليه، فلم تنجح المعالجات القديمة في إخماد الحراك على المستوى الصحفي

والإعلامي ووقفت السلطة عاجزة أمام الإعلام البديل المتمثل في وسائل التواصل الاجتماعي والتي حلت محل الاعلام التقليدي الموجه والخاضع لسياسات النظام الحاكم، ولذا، فإن الدور الذي لعبته الصحافة سابقا في معاضدة السلطة قد ضعف كثيرا إلا أن الدولة لا تزال تعول عليه.

ولا يزال أمام النظام في البحرين عدة استحقاقات تجاه الصحافة ولها: تفعيل توصيات اللجنة الدولية المستقلة لتقضي الحقائق (توصيات بسيوني) بتبني نهج أكثر مرونة في ممارسة الرقابة والسماح للمعارضة بمجال أوسع في كل وسائل الاعلام المرئي والسموع والمطبوع، وانجاز قانون جديد للصحافة ينتج صحافة تتناغم مع المطالب المجتمعية بالمزيد من الحريات والعدالة وحقوق الانسان والديموقراطية.

تتمثل التحديات أمام الصحافة البحرينية في استعادة ثقة القارئ الذي هرب منها بعيدا، وفي قدرتها على القيام بدور موضوعي ومحايد في معالجة الأزمة السياسية، وفي رأب الصدع المجتمعي، وفي التقريب بين وجهات النظر المختلفة، وفي نبذ جميع أشكال التعاطي الطائفي مع الأزمة السياسية.





04

الإعلام التلفزيوني في البحرين: فراغ قانوني وتجسير لصالح الرواية الواحدة

يرجع تاريخ البث التلفزيوني في البحرين إلى سبعينيات القرن المنصرم، حيث انطلق أول بث تلفزيوني في عام 1973، وتأسس تلفزيون البحرين الحكومي في عام 1975. وارتفع عدد القنوات التلفزيونية الحكومية لاحقاً إلى 6 قنوات، وهي - إلى جانب القناة الرئيسية - القناة الأجنبية الناطقة باللغة الإنجليزية، القناة الرياضية 1، القناة الرياضية 2، قناة القرآن الكريم، والبحرين إنترناشيونال.

وتعتبر قناة "اللؤلؤة" قناة تلفزيونية تابعة للقطاع الخاص، وهي قناة تلفزيونية مركزها الرئيسي في لندن، يصنفها القائمون عليها كقناة بحرينية. وتأسست القناة في يوليو 2011 بترخيص من هيئة تنظيم البث والاتصالات البريطانية (Ofcom). ورغم أن برامج القناة وتغطياتها تركز على الحدث السياسي البحريني وتستهدف الجمهور البحريني إلا أنها لا تمتلك مكتباً رسمياً في البحرين حيث رفضت السلطات البحرينية التصريح لها. وتعرضت قناة "اللؤلؤة" منذ إطلاقها للتشويش المعتمد على القمر الصناعي (نايل سات) مما حدا بها للبث على قمر صناعي آخر.

كما وتعمل قناة "الإتحاد" تحت ترخيص السلطات الحكومية في البحرين، وانطلقت قناة (الاتحاد) في يونيو 2012 ويتركز بثها على برنامج "مع سعيد الحمد" الذي يقدمه الإعلامي سعيد الحمد



استكمالاً لسلسلة حلقاته التي كانت تعرض على تلفزيون البحرين الحكومي فترة قانون الطوارئ قبل أن تتوقف في يونيو 2011. ويعتمد الحمد، وهو أحد الموالين للحكومة والمدافعين عن سياساتها، أسلوب التشهير في النشاط المعارضين للحكومة والقدح في سمعتهم. ورغم أن "الاتحاد" تبث من البحرين إلا أن هيئة شؤون الإعلام لم تعلن رسمياً عن الترخيص الرسمي لها، مما يفتح التساؤل حول الجهات التي تقف وراءها خصوصاً وأنها تستخدم في بثها الإمكانيات المادية والمباني التابعة لهيئة شؤون الإعلام في البحرين.

وفي فبراير 2012 وقع رئيس هيئة شؤون الإعلام مذكرتي تفاهم مع المدير العام ورئيس تحرير قناة العرب الإخبارية جمال خاشقجي والرئيس التنفيذي لشركة روتانا فهد السكيت تصبح بمقتضاهما مملكة البحرين مقرّاً رئيساً لقناة "العرب" الإخبارية والإدارة التنفيذية العليا لمجموعة قنوات "روتانا" اعتباراً من 12 ديسمبر 2012.

ولم تعلن هيئة شؤون الإعلام عن السماح لأي قناة عدا قناة "العرب" بالبث من البحرين، في حين كانت وزارة الإعلام تتعذر عن منح تراخيص إطلاق القنوات تلفزيونية بحجة وجود فراغ تشريعي في هذا الجانب إذ لا زالت السلطات البحرينية تماطل في إنجاز قانون يتولى تنظيم الإعلام السمعي والمرئي في البلاد رغم تكديس الطلبات المقدمة من القطاع الخاص. وكانت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية - حزب سياسي معارض - قد رفعت خطاباً إلى رئيس هيئة شؤون الإعلام في يناير 2012 تطلب منحها ترخيصاً لإطلاق قناة فضائية، إلا أنها لم تحصل على أي رد رسمي.

الفراغ القانوني

ينظم سلك الإعلام في البحرين قانون وحيد وهو قانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر الذي صدر بمرسوم ملكي دون المرور بالمؤسسة التشريعية لينسخ القانون رقم (14) لسنة 1979 في شأن المطبوعات والنشر.

ورغم أن القانون الحالي يعترف بالآلات والأجهزة والبرامج المستعملة لنقل الكلمات أو الرسوم أو الصور أو الأفلام بقصد نشرها أو تداولها، إلا أن القانون نفسه يفتقر إلى نصوص تنظم الإعلام

التلفزيوني والإذاعي بشكل واضح.

وتقول جماعات المعارضة أن السلطات تتعمد المماطلة في تنظيم الإعلام الإذاعي والتلفزيوني بهدف الإستفراد بالبحث وتوجيه الرأي العام دون أن يكون للمعارضة السياسية في البلاد القدرة على مزاحمة الجهاز التلفزيوني الرسمي والوحيد في البلاد، وهو تلفزيون البحرين.

التلفزيون الحكومي: الرأي الواحد وسياسات تشويه السمعة

يلاحظ من البرامج التلفزيونية التي يبثها تلفزيون البحرين التحيز التام لوجهة النظر الحكومية والاعتماد على المعلومات من المصادر الحكومية دون الإشارة أو إتاحة المجال للآراء المخالفة. هذا وكانت هيئة شؤون الإعلام قد سرحت عدداً من البحرينيين إبان فترة الطوارئ في عام 2011 لأسباب سياسية وطائفية، ولم تتم حتى كتابة هذا التقرير إعادة معظم من سُرحوا، فيما نُقل من تم إعادتهم إلى وظائف أدنى مما كانوا عليه بقصد إجبارهم على الاستقالة.

وبحسب اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بيسيوني) التي أصدرت تقريرها في 23 نوفمبر العام 2011، فإن تلفزيون البحرين كان قد بث في تغطياته فترة الطوارئ مواد احتوت على لغة مهينة وتغطية مثيرة للأحداث، وأن بعضاً منها كان مسيئاً للسمعة، ولكن اللجنة - كما جاء في تقريرها - لم تعثر على أدلة حول تغطية إعلامية تنطوي خطاب مفعم بالكراهية.

هذا ولا بد من الإشارة إلى التوصية رقم (1724) التي رفعتها اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي تدعو حكومة البحرين إلى:



1. النظر في تخفيف الرقابة على وسائل الإعلام والسماح للمعارضة باستخدام أكبر للبث التلفزيوني والإذاعي والإعلام المقروء. إن استمرار رفض منح صوت مسموع بصورة كافية لمجموعات المعارضة في الإعلام الوطني يحمل في طياته مخاطر تقود إلى زيادة الاستقطاب والانقسام السياسي والإثني (العراقي).

2. وضع معايير مهنية للإعلام والأشكال الأخرى للمطبوعات تتضمن مدونة سلوك وآلية للتنفيذ بهدف المحافظة على المعايير المهنية والأخلاقية حتى يمكن تجنب إثارة الكراهية والعنف وعدم التسامح، دون الإخلال بالحقوق المحمية دولياً لحرية التعبير.

3. اتخاذ إجراءات مناسبة بما في ذلك الإجراءات التشريعية للحيلولة دون التحريض على العنف والكراهية والطائفية والأشكال الأخرى من التحريض والتي تؤدي إلى خرق حقوق الإنسان المحمية دولياً، بصرف النظر عن عما إذا كان المصدر خاصاً أو عاماً.

وبحسب خطة لإصلاح الإعلام أعدتها هيئة شؤون الإعلام في إطار المواكبة الحكومية لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تقترح حكومة البحرين مسودة قانون للإعلام المرئي والمسموع يفترض أن تمر عبر المؤسسة التشريعية، تتضمن المسودة إنشاء مجلس أعلى للإعلام يعين الملك أعضائه للرقابة على محتوى البرامج السمعية والبصرية والإشراف عليها.

وبناء على الخطة الحكومية يفترض من المجلس ضمان استقلالية وحيادية جميع وسائل الإعلام وتولي مسؤولية ضمان احترام التعددية في التعبير عن الآراء والأفكار في برامج الإذاعة والتلفزيون وضمان عدم وجود أي تحريض على الكراهية والعنف وعدم التسامح بسبب العرض أو الدين أو المذهب أو الجنس أو الجنسية ويضمن احترام الديانات والثقافات في برامج الإذاعة والتلفزيون.

ورغم مرور عامين على تقرير اللجنة وتوصياتها لم تتغير سياسة الإعلام الحكومي حيال التعاطي المتحيز لتغطية الأحداث وإقصاء الآراء المخالفة، إذ لا زالت التغطيات التلفزيونية تعرض برامج سياسية منحازة تحتوي خطاباً مادحاً للحكومة وسياساتها إلى جانب الأغاني التمجيدية للقيادة الحاكمة في البحرين في الوقت الذي تستمر فيه الانتهاكات الحقوقية للمواطنين وتغييب الرأي السياسي المعارض أمام النهج الأمني الذي دائماً ما كان خارج التغطية التلفزيونية الرسمية.

إعلام المعارضة التلفزيوني

بوصف قناة "العرب" قناة إخبارية - لا زالت قيد التأسيس - وتعنى بالشأن العربي دون خصوصية المشهد البحريني، وباعتبار قناة "الاتحاد" ممثلة لوجهة النظر الموالية للحكومة والمروجة

لسياساتها، تبقى قناة "للؤلؤة" القناة التلفزيونية الوحيدة التي تعمل خارج إطار سيطرة الحكومة في تغطية الأحداث اليومية في البحرين وبث البرامج المتعلقة بالبلاد، وبرغم أنها في أحيان عدة تعرض معلومات تستقى من المصادر الحكومية إلا أنه يلاحظ في تغطياتها ندرة إتاحة المساحة للرأي المؤيد للحكومة، وتؤكد القناة رفض المسؤولين الحكوميين الظهور عليها أو التعليق على الأخبار والتقارير التي تقوم ببثها. كما يلاحظ شدة التركيز على مواقف أطراف في المعارضة دون غيرها، فضلاً عن اقتصار الخطب الدينية التي تبثها القناة على فئة محددة من رجال الدين في طائفة واحدة.

معوقات اليوم وطموحات الغد:

إبرز ما يعيق فضاء الإعلام التلفزيوني في البحرين هو غياب قانون ينظم الإعلام المرئي بما يسمح بتأسيس قنوات تلفزيونية مستقلة عن الحكومة تعمل خارج سيطرتها، مع أهمية فتح القنوات التلفزيونية الحكومية أمام جميع الآراء دون تحيز.

ويفترض من الحكومة تسهيل عملية الترخيص لإطلاق القنوات التلفزيونية غير الحكومية، وألا يكون غياب القانون الخاص بالإعلام المرئي عائقاً نحو التعددية الإعلامية، خصوصاً وأن الترخيص لقناة "العرب" أوضح بأن هنالك مساحة من القانون الحالي يمكن الاستناد عليها لترخيص قنوات الإعلام المرئي.

وفي حال أقرت المؤسسة التشريعية تأسيس مجلس أعلى للإعلام؛ فينبغي أن يشكل المجلس عبر آلية تضمن استقلاليته عن سيطرة الحكومة وتحافظ على تمثيله لمشغلي قطاع الإعلام المرئي من القطاع الخاص وكذلك النقابات المهنية المستقلة التي تمهل الصحفيين والإعلاميين نقابياً دون تنفيذ أي أجندات خاصة بالحكومة أو معارضتها.



ترین

ميدان
الشوكاه

صمود

ثورة الأول



05

الصحافيون في مصيدة «الإفلات من العقاب»

في 7 يوليو/ حزيران 2013، رفع حساب مؤيد للحكومة في موقع اليوتيوب فيديو لرئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان آل خليفة أثناء زيارته لمجلس الضابط بوزارة الداخلية مبارك بن حويل بعد أن تم تبرئته في 1 يوليو/ تموز 2013 من تهمة تتعلق بتعذيب الأطباء في المعتقل عام 2011.

وفسرت الزيارة التي لم يعلن عنها رسمياً على أنها دعم وتأكيد من رئيس وزراء البحرين أن سياسة الإفلات من العقاب تأتي من أعلى المستويات في العائلة الحاكمة، كما أكدت على عدم استقلالية القضاء في البحرين.

وجاءت الكلمة التي قالها رئيس وزراء البحرين في مجلس بن حويل بأن "مانرضى عليكم. هالقوانين محد يطبقها عليكم، إلا علاقتنا وياكم، وإلي يطبق عليكم يطبق علينا إحنا. وإحنا جسد واحد" (1)، لتكون بمثابة الدليل الواضح لإثبات أن الإفلات من العقاب في البحرين بات سياسة ممنهجة معتمدة من القيادات العليا في الدولة.

على صعيد الواقع الإعلامي وحرية الصحافة في البحرين، فقد رسخت السلطة القضائية مفهوم هرم السلطة التنفيذية في الإفلات من العقاب، وعدم محاسبة المسؤولين عن قتل وتعذيب

العاملين في المجال الإعلامي والصحافي. ففي 12 مارس/ آذار 2013 برأت المحكمة الكبرى

الجنائية الأولى الشرطة
الخمسة المتهمين في قضية
مقتل المدون زكريا العشيري
في السجن.



الصحافية نزيهة سعيد

وكان تقرير اللجنة البحرينية
المستقلة لتقصي الحقائق
أشار في فقرته (998) إلى
أن الطب الشرعي انتهى إلى
وجود كدمات عريضة على
رقبة زكريا العشيري. وفي
التفاصيل أفاد التقرير بأنه في
تمام الساعة 9:00 من صباح
يوم 9 أبريل/ نيسان 2011،
أعلنت وفاة زكريا العشيري،
حيث ورد بشهادة الوفاة أن
الوفاة كانت نتيجة سكتة قلبية

شديدة وتوقف التنفس عقب مضاعفات بسبب أنيميا خلايا الدم المنجلية (السكر).

وأكد تقرير الطب الشرعي سبب الوفاة، وانتهى إلى أنه قد بدت آثار كدمات عريضة على رقبة
المتوفى وفخذه وكدمات أصغر على الوجه واليدين. وشددت اللجنة في تقريرها على أن سبب
وفاة زكريا العشيري هو تعرضه للتعذيب في سجن الحوض الجاف، مع العلم أنه كان موقوفاً
ساعة وفاته في وزارة الداخلية.

في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 خفضت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق شرطين من
جهاز الأمن الوطني أდანتهم محكمة الدرجة الأولى بالسجن لمدة 7 سنوات في قضية تعذيب
ناشر وأحد مؤسسي صحيفة الوسط البحرينية عبدالكريم فخرأوي حتى الموت، إلى 3 سنوات
فقط.

وقتل عبدالكريم فخرأوي (49 عاماً) في 12 أبريل/ نيسان 2011 بالسجن بعد اختفاء أثره لفترة
9 أيام، وهو واحد من الأشخاص الذين ذكرهم تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي
الحقائق، بأنهم توفوا بسبب التعذيب. وكان رابع شخص يتوفى داخل التوقيف بسبب تعرضه
للإيذاء النفسي والجسدي. حيث بدأت قصته - بحسب ما روته أسرته - بالتوجه في اليوم التالي

من مدمرة منزله الكائن بمنطقة كرباباد وتكسير محتوياته والعبث فيه أبان فترة السلامة الوطنية، إلى مركز شرطة السنابس للاستفسار عما إن كان مطلوباً في قضية ما، وللتعرف على أسباب تكسير محتويات منزله، لكنه اختفى بعد ذلك لنحو 9 أيام حيث سلمت جثته لأسرته.

وفي قضية تعذيب الضابطة سارة الموسى للصحافية نزيهة سعيد، أيدت محكمة الاستئناف العليا في 23 يوليو/ تموز 2013 حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي ببراءة الضابطة المتهمة بتعذيب نزيهة. وكانت المحكمة قد برأت في 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 الضابطة من تهمة تعذيب نزيهة، أثناء اعتقالها خلال فترة السلامة الوطنية.

ومرت القضية بعدة مراحل ابتداءً من نظر القضية أمام المحاكم العسكرية، إذ صرح حينها محامي الصحافية نزيهة سعيد، حميد الملا بأن القضاء العسكري قد أدان المتهمة بتغريمها 200 دينار على تهمة الاعتداء على سلامة جسم الصحافية وتغريمها 200 دينار بتهمة سب المجني عليها، كما قضت المحكمة بوقف علاقتها لمدة سنة، بعد إدانتها بتهمة عدم قيامها بالعمل بدقة وإخلاص ولم تحافظ على شرف الخدمة وحسن السمعة، كما أُنْتُ عملاً يتنافى مع حرمتها العسكرية.

ورأت سعيد أن المنظومة القضائية في البحرين "لم تنصفها، وتجاهلت الكثير من حثثات القضية، واصفة القرار بغير العادل والذي يشعرها بالخوف والظلم".

ومر على مقتل المصور الصحفي أحمد إسماعيل بالرصاص الحي في 31 مارس 2012 أثناء تغطيته لتظاهرة سلمية في منطقة سلامباد قرابة العامين دون أن تكون هناك أي مسائلات قانونية للجهات التي أطلقت الرصاص على إسماعيل، ويأتي ذلك رغم تأكيدات وزير الداخلية

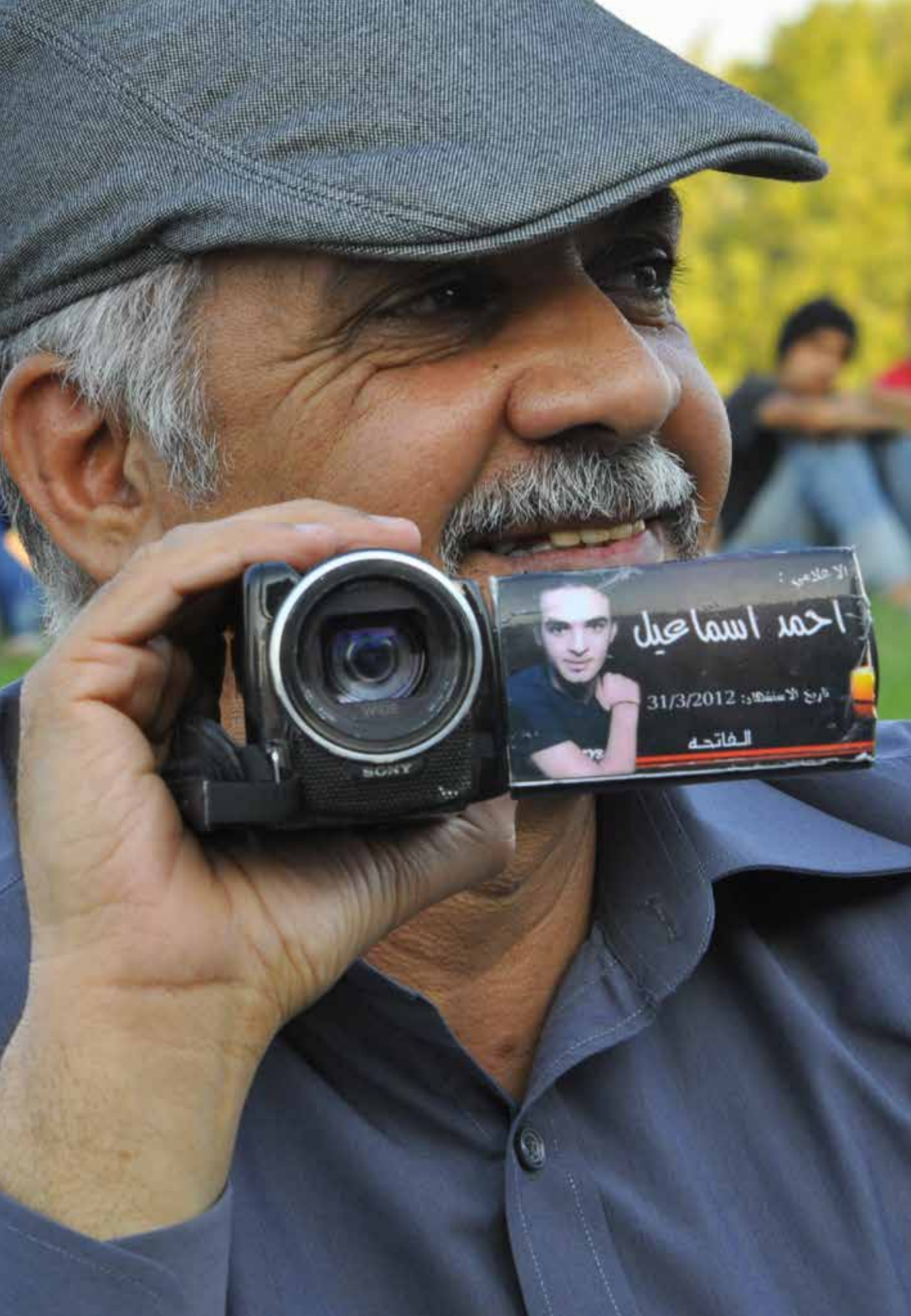


الشهيد عبد الكريم فخرأوي

البحريني الشيخ راشد بن عبدالله في مقابلة صحافية مع صحيفة "الأيام" في 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 القبض على متهمين في جميع القضايا الإرهابية التي وقعت، فلا توجد قضية لم يتم القبض على عدد من المتورطين فيها" (2)، فيما توجد الكثير من قضايا القتل لمواطنين بسبب نشاطهم السياسي والإعلامي من دون متهمين.

هوامش

1. وصلة فيديو زيارة رئيس وزراء البحرين لمجلس بن حويل <http://www.youtube.com/watch?v=YVundvyyNS8>
2. وصلة مقابلة صحيفة الأيام مع وزير الداخلية. <http://www.alayam.com/mobile/details.aspx?id=186542>



الإعلامي :

أحمد اسماعيل

تاريخ الاستطلاع: 31/3/2012

الفاتحة



06

عامان على اغتيال أحمد إسماعيل: الحادثة قيد التحقيق

منذ 31 مارس 2012 ومأساة عائلة الصحفي المصور أحمد إسماعيل مستمرة، حيث قُتل إسماعيل الذي لم يتم عامه الثاني والعشرين برصاصة في خاضرته أردته قتيلاً.

إسماعيل كان يحمل كاميرته لتسجيل مظاهرة في منطقة سلماباد، وبالإضافة إلى ذلك، كان لكاميرته أن تحظى بتوثيق آخر لحظات حياته.

عذابات عائلة إسماعيل مستمرة حتى اليوم بتعمد الجهات الرسمية في البحرين المماثلة، بدءاً من إجراءات التصريح بالتشييع والدفن التي استغرقت ثلاثة عشر يوماً، ووصولاً إلى التستر المتعمد من قبل الأجهزة الأمنية على القاتل، رغم مرور قرابة العامين على مقتله.

إسماعيل الذي حمل الكاميرا ورافقها لسنوات اعتبرها وسيلته الخاصة لتوثيق ما تشهده بلاده من أحداث، وما يعانيه أبناء وطنه من انتهاكات. وعديدة هي الأفلام التي قام بتسجيلها لتعرض لاحقاً في العديد من القنوات التلفزيونية التي كانت تبحث عن أي مصدر يزودها بهذه الأفلام، حيث كانت - ولا تزال - السلطات البحرينية ترفض السماح للعديد من وسائل الإعلام الدخول إلى أراضيها.

إعتُقل أحمد إسماعيل عدة مرات منذ سن الرابعة عشرة من عمره، وتعرض لسوء المعاملة والتعذيب كما تؤكد عائلته، كان الهدف من الإعتقالات هو أن يتحول لمخبر لصالح الأجهزة الأمنية، وهو "العرض" الذي لم يكن يستهويه.

الإعتقالات المتتالية تسببت في فقدان فرص إستكمال تعليمه، وقبل أن ينهي دراسته في المرحلة الثانوية فقد حياته. تؤكد شقيقته نادية إسماعيل أنه كان يريد أن يكمل دراسته الجامعية في مجال القانون ليعمل كمحامي.

تقول نادية: "حاصرنا قوات الأمن في المستشفى الدولي بينما كان أحمد يلفظ أنفاسه الأخيرة، ولم يسمح لنا بالسؤال عنه أو رؤيته، بل راحوا يستجوبونا ونحن في حالة يرثى لها من الضياع والقلق على مصير أخي".

وتضيف: "فجأة توقفت جهود الأطباء، فلم يقوموا بالعملية التي كانت مقررة له، وبدلاً من ذلك جاء أمر بنقله لمجمع السلمانية الطبي، وهناك أعلنت وفاته".

لم تقبل عائلة الصحفي المصور أحمد إسماعيل تسلم شهادة الوفاة التي ذكر فيها أن سبب الوفاة هو توقف القلب والتنفس وبسبب إصابة غائرة في البطن، وبعد مراجعتهم شرطة المنطقة الوسطى لطلب تقرير من الطبيب الشرعي ثبت إصابته بالرصاص الحي، عندها فقط أصبحت العائلة "كرة ما بين أرجل وزارة الداخلية، ووزارة الصحة، والنيابة العامة، كل جهة ترمي بهم لجهة أخرى، وكل يخلي مسؤوليته عن إصدار شهادة الوفاة وبيان سببها لمدة 13 يوماً".

تقول نادية: "في إجتماع مع الجهات الأمنية للتوصل إلى حل وتسلم الجثمان، اجتمعنا مع ضباط بشرطة المنطقة الوسطى، عندها أدلى أحدهم بمعلومات تبين بأنهم يعرفون القاتل ونوع السلاح المستخدم، وعندما طالبتهم بتوضيح ذلك، والإفصاح عن حجم الرصاصة أو نوع السلاح الذي سيقودنا للقاتل، إلا أن الضابط عاد وغير أقواله، وقال بأنه ليست لديه أية معلومات عن السلاح أو عن القاتل، وأنه يفترض فقط".

خلال بحث العائلة وتحرياتهما، توصلت إلى أن السلاح قد يكون من صنع فرنسي، يستخدم فيه الليزر للتصويب على الضحية، ويستطيع الإصابة من مسافة بعيدة نسبياً.

تعود نادية إسماعيل لتضيف "قتل أخي بالقرب من الشارع العام، حيث كانت تتواجد كاميرا المراقبة التابعة للصراف الآلي، وكاميرا المراقبة فوق مبنى الجامعة المجاور، كما كانت هناك كاميرات مراقبة فوق أربع محلات تجارية قريبة، كلها أصبحت في حيازة وزارة الداخلية بعد الحادثة، إلا أنها لا تزال تتستر على القاتل".

فقدت عائلة إسماعيل الكاميرا التي كانت في يد إبنها وقت الحادثة، وعندما حصلوا عليها لاحقاً، أختفت منها التسجيلات الأخيرة كاملة.

بعد أربعة أيام من مقتله، هددت النيابة العامة العائلة بأنهم إن لم يتسلموا جثة أحمد ويقوموا بدفنها وإستلام الشهادة التي أصدرت فإن النيابة ستقوم بدفنها. تؤكد العائلة أن تهديد النيابة كان "إجراء غير قانوني حسب المرسوم 16 لسنة 1993، المادة 49 الفصل السابع، والتي تمنع كتابة شهادة الوفاة إذا وجد فيها شبهة جنائية".

قدمت العائلة للنيابة العامة قائمة بأسماء وأرقام الاتصال لإثني عشر شاهداً على واقعة إستشهاد أحمد. تقول نادية "تم خلال استجواب الشهود تهديد بعضهم بالاعتداء على زوجاتهم كما تم توجيه الاتهام لهم بطريقة غير مباشرة، كما تم استهدافهم جميعاً في وقت لاحق بالإعتقال عبر مدامات منازلهم أو عبر نقاط التفتيش".

إستجوبت الأجهزة الأمنية ناجي إسماعيل - الأخ الشقيق لأحمد إسماعيل - أكثر من مرة حول ظروف مقتل شقيقه. يضيف: "نحن مؤمنون بأن الأجهزة الأمنية هي المسؤول عن الوصول لقاتل أخي، طلبنا ضم تصوير الحادثة من كاميرات المراقبة في المنطقة، وبدلاً من ذلك، أختفت الكاميرات منذ الحادثة، جمعنا أسماء الشهود وتقدموا بشهاداتهم، ولكن لا نتيجة".

لم تفقد عائلة الصحافي المصور أحمد إسماعيل الأمل، السلطة في البحرين تضع قضية أحمد تحت بند "قيد التحقيق"، لكن العائلة تقول أنها تسعى لتحريك القضية على مستوى دولي. تؤكد العائلة انها ستواصل رحلتها في البحث عن العدالة خارج أسوار الوطن للتعرف على قاتل أحمد وتقديمه للعدالة.



الصورة الحقيقية رسالة

فعالة بإيصال الحق





07

البحرين: حكومة «التجسس» .. العدو للإنترنت

صنفت منظمة "مراسلون بلا حدود" في تقريرها الخاص للعام 2012 البحرين على قائمة الدول المعادية للإنترنت، ووفق معايير المنظمة فإن هذه الدول تفرض قيوداً على الإنترنت، وتراقب المحتوى المنشور، وتسجن المدونين.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه المنظمة العام 2011 "أكثر الأعوام خطراً" على مستخدمي الإنترنت، إختارت البحرين ضمن قائمة الخمس الدول الأكثر عداوة للإنترنت في العام 2012.

وقالت منظمة "مراسلون بلا حدود" بأنها ضمت البحرين إلى قائمتها عقب مقتل المدون البحريني زكريا العشري في العام 2011، مشيرة إلى أن البحرين اعتقلت الكثير من مستخدمي الإنترنت، وشنت حملة لتشويه صورة المطالبين بحرية التعبير والاتصالات أوقات المظاهرات.

وهكذا، أصبحت قضية الرقابة على النشاط الإلكتروني في البحرين سواء كانوا صحفيين أو مدونين أو مصورين موضوعاً ساخناً تناولته الكثير من المنظمات الحقوقية والمعنية بحرية الرأي والتعبير حول العالم، وخصوصاً بعد أن قادت هذه الرقابة في كثير من الحالات إلى إعتقالات طالبت صحفيين ونشطاء حقوقيين وسياسيين.

وكانت منظمة "بحرين ووتش" - وهي مبادرة تطوعية يقودها مجموعة من النشطاء والمتخصصين الالكترونيين - هي أول من وثق استخدام الحكومة البحرينية لبرامج الالكترونية بريطانية للتجسس على النشطاء. وهو ما وثقته في تقرير نشرته المنظمة في 25 يوليو 2012.



وقد قام بيل مرزك أحد مؤسسي منظمة بحرين ووتش والباحث مورجان ماركيز بوري عضو منظمة سيتزن لاب بتحليل قائمة من الرسائل الالكترونية المشبوهة التي

تم إرسالها إلى مجموعة من النشطاء البحرينيين خلال العام 2012 وبعد الفحص تبين بأن هذه الرسائل الالكترونية تحتوي على مرفقات قامت بتحميل برامج تجسسية في أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالشخصيات المستهدفة، وكانت بعض هذه الرسائل تستخدم اسم الصحافية في قناة الجزيرة الإنجليزية ميليسا جان.

تحريات وتحليلات المنظمة بينت بأن البرنامج المستخدم للتجسس يسمى ببرنامج "فن سباي" وهو منتج بريطاني من شركة جاما العالمية. وقد تم انتقاد الشركة نفسها من قبل لبيعها نفس برامج التجسس إلى الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك قبل سقوطه.

وتم توثيق عدد من الأساليب التي استخدمتها الحكومة البحرينية للرقابة على النشطاء ومنها إرسال رسائل الكترونية تحتوي على برامج تجسسية يتم تحميلها تلقائياً في الأجهزة المستقبلية، وقرصنة عنوان الأي بي الخاص بالحسابات الموجودة على الفيسبوك والتويتر للتعرف على أصحابها الحقيقيين وهوياتهم، ومن ثم القبض عليهم. إلى جانب طلب الأرقام السرية للحسابات الالكترونية للمعتقلين النشطاء إلكترونياً عند التحقيق معهم.

وفي تقرير آخر لها بتاريخ 31 يوليو 2013 بينت منظمة بحرين ووتش بأن السلطات البحرينية قامت بشن حملة تجسس ضد النشطاء على الإنترنت، مشيرة إلى أن السلطات البحرينية قامت باستهداف 120 حساباً على الأقل وبسجن 11 مواطناً اتهمتهم بكتابة تغريدات باستخدام حسابات ذات أسماء مستعارة فيها إهانة للملك.

وخلال تحقيق أجرته منظمة مرصد البحرين إمتد لرقابة ثمانية أشهر، تبين بأن الحكومة البحرينية تقوم بالتعرف على الهوية الحقيقية لأصحاب الحسابات ذات الأسماء المستعارة عن طريق إرسال وصلات تجسسية لكشف رقم بروتوكول الإنترنت، وغالباً ما تكون هذه الرسائل

مرسلة عبر حسابات مزيفة على شبكات التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك. وتتقمص الحسابات أسماء شخصيات معارضة معروفة أو شخصيات وهمية أخرى ذات نمطٍ لا يدعو للريبة.

عندما يضغط الشخص المستهدف الوصلة التجسسية المرسلة إليه يتم كشف رقم بروتوكول الإنترنت المعروف بالآيبي (IP address) التابع لخط الإنترنت بالمنزل أو لهاتفه الجوال. بعد ذلك يمكن للحكومة طلب سجلات مزود الخدمة (بتلكو، زين، فيفا، ميناتيلكوم... الخ) لمعرفة اسم وعنوان صاحب خط الإنترنت أو الهاتف المتنقل المرتبط برقم الآيبي المكشوف.

واستطاع التقرير الصادر تحت عنوان "ملفات تجسس الآيبي: كيف تقوم حكومة البحرين بإسكات الأصوات المعارضة على الإنترنت" توثيق خمس قضايا لأشخاص تم سجنهم بتهم إهانة الملك على تويتر، وأكد بعضهم أن عمليات الإستهداف تمت بواسطة وصلات تجسسية.

معانة وثائق المحكمة في هذه القضايا يبيّن بأن تهم النيابة العامة مبنية بالأساس على ربط رقم بروتوكول الإنترنت التابع للمتهم مع حساب الاسم المستعار على تويتر ذو التغريدات المهينة للملك. لكن مع ذلك يرفض المدعي العام الكشف عن الكيفية التي تم الحصول بها على أرقام بروتوكول الإنترنت هذه مكتفٍ بالإدعاء بأنه تم التوصل إليها عبر "وسائل خاصة لا يجوز البوح عنها".

في بعض هذه القضايا نبّه فريق الدفاع بأن الحسابات التي اتهم بإدارتها المدعى عليهم لا تزال نشطة رغم وجودهم في السجن. ويكشف تقرير مرصاد البحرين بأن الحكومة تستغل هذه الحسابات سرياً لاستهداف متابعيها عبر الرسائل الخاصة.



التقرير يبيّن بأنه لا يمكن استخدام وصلات تجسس الأيبي للتعرف على الهوية الحقيقية لكاتب التغريدات خلف اسم مستعار كدليل قطعي يمكن الاعتماد عليه إذ أن أيّ شخصٍ آخر غير الكاتب الأصلي يمكنه الضغط على الوصلة التجسسية بالإضافة إلى أنه بالإمكان فتح الوصلة عبر خط إنترنت ليس مسجلاً باسم الكاتب.

ففي قضية واحدة على الأقل وُثقت في التقرير تم اتهام وإدانة شخص والحكم عليه بالسجن لمدة سنة رغم أنه ليست له أي علاقة بالحساب الذي اتهم بإدارته بتاتاً. لكن خط الإنترنت الذي استخدم لفتح الوصلة التجسسية من قبل شخص آخر كان مسجلاً باسمه فأضحى سجيناً رغم أنه لم يكتب أي تغريدات مهيئة للملك.

التقرير أيضاً يوثق أكثر من 120 حساباً تابعاً لشخصيات من المعارضين والموالين للنظام على حد سواء تم استهدافهم خلال العامين الماضيين بوصلات تجسس الأيبي عبر المنشئ من قبل الحكومة.

وتوصل التحقيق أيضاً إلى أنه في ست حالات على أقل تقدير تم استهداف نشطاء بوصلات تجسسية تم فتحها مسبقاً من قبل رقم بروتوكول الإنترنت التابع لسلطات الأمن البحرينية في بدالة إنترنت البحرين. هذه الوصلات التجسسية بدورها متصلة بمئات الوصلات التجسسية الأخرى التي تم إرسالها من شبكة الحسابات ذاتها. وقد توصل التحقيق إلى أن أحد هذه الحسابات منسوب إلى أحد موظفي وحدة الجرائم الإلكترونية التابع لوزارة الداخلية.

للمزيد من المعلومات يمكنكم مراجعة الروابط التالية:

1. أعداء الإنترنت: طبعة خاصة من الرقابة [/http://surveillance.rsf.org/en/bahrain](http://surveillance.rsf.org/en/bahrain)
2. شركة بريطانية تساعد الحكومة البحرينية في التجسس على ناشطين، رسائل إلكترونية خبيثة ترسل إلى ناشطين لسرقة كلمات السر وتسجيل مكالمات سكايب
<https://bahrainwatch.org/press/press-release-7.php>
3. برنامج تجسس بريطاني في البحرين: إنكار الشركة محلّ تساؤل.
<http://urlmin.com/4qhfg>
4. الإعلانات المصنّعة: الرقابة التجسّسية
[/https://bahrainwatch.org/blog/category/spy-watch](https://bahrainwatch.org/blog/category/spy-watch)
5. الرقابة البحرينية في وسائل الإعلام [/https://bahrainwatch.org/press](https://bahrainwatch.org/press)



Torture..
Maltreatment
Insults..

FREE
all
Prisoners



08

توصيات المجلس الوطني: إعلان حرب على حرية الرأي والتعبير

في 28 يوليو 2013 عقد المجلس الوطني بغرفتيه الشورى والنواب، جلسة استثنائية - الأولى في تاريخ المجلس - استمرت قرابة 5 ساعات، بحضور 12 وزيراً، و77 من أصل 80 نائباً وعضواً في مجلس الشورى، صوت خلالها على 22 توصية لمواجهة ما أسماه المجلس بـ "الإرهاب"، وهي التوصيات التي رفعها إلى ملك البلاد.

وشهدت الجلسة مداخلات لعدد من النواب الذين دعوا إلى فرض المزيد من القيود على المسيرات والتجمعات، وخصوصاً التي يتم الدعوة إليها في العاصمة المنامة، وتركزت أغلب مطالب النواب بتغليظ عقوبات قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، وسحب جنسيات من يثبت ضلوعهم في أعمال الإرهاب. وهو ما تبعته إجراءات حكومية نالت من حقوق البحرينيين في التعبير عن آراءهم بحرية، وذلك عبر سلسلة من القوانين والإجراءات الجديدة.

ومن التوصيات الصادرة عن المجلس:

1. إصدار مراسيم بقوانين في فترة غياب البرلمان لتشديد العقوبات في قانون الإرهاب.
2. إسقاط الجنسية البحرينية عن كل مرتكبي الجرائم الإرهابية والمعرضين عليها.

3. المعاقبة على التحريض على العنف والإرهاب بجميع صورته وأشكاله وتشديد العقوبة على المحرضين على ارتكاب الجرائم الإرهابية.
4. فرض عقوبات مشددة على جميع جرائم العنف والإرهاب بكل صورها وأشكالها.
5. تجفيف كل مصادر تمويل الإرهاب.
6. منع الاعتصامات والمسيرات والتجمهر في العاصمة المنامة.
7. اتخاذ كل التدابير اللازمة لفرض الأمن والسلم الأهليين، وإن تطلب الأمر فرض حالة السلامة الوطنية.
8. اتخاذ الإجراءات القانونية ضد بعض الجمعيات السياسية التي تحرض وتدعم أعمال العنف والإرهاب.
9. تعديل القانون رقم (58) لسنة 2006م بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية لسد كل الثغرات التي تحرض على الإرهاب وتدعمه.
10. منح الأجهزة الأمنية الصلاحيات الضرورية والمناسبة لحماية المجتمع من الأعمال الإرهابية والترويج لها.
11. ضرورة التنبيه على سفراء الدول الأجنبية وممثليها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين احتراماً للقانون الدولي والأعراف الدولية.
12. تشديد العقوبات ضد كل من يثبت تورطه في زجّ الأطفال واستغلالهم في الأعمال الإرهابية وتخريب المنشآت العامة والخاصة.
13. الالتزام التام والكافي بتطبيق جميع القوانين العقابية المتعلقة بمكافحة العنف والإرهاب دون تهاون أو تفريط في ذلك.
14. توجيه الأجهزة المعنية في الدولة بتفعيل الإجراءات القانونية ضد كل من يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بصورة غير قانونية.
15. عدم شمول المتورطين في الأعمال الإرهابية بالعفو الملكي عن العقوبات.
16. وضع استراتيجية شاملة للمنظومة الأمنية في المملكة، بما يكفل لها مواجهة كل المستجدات ودعم جهود القائمين عليها وحمايتهم.

وخلال الفترة التي تم فيها رفع الجلسة لصياغة التوصيات، كان من المفاجئ إعلان وزيرة شؤون الإعلام سميرة رجب التوصيات نصاً عبر مؤتمر صحفي بُث مباشرة عبر التلفزيون، وقبل أن يتم إعلان التوصيات في البرلمان. وبعد ساعات من تصويت المجلس على التوصيات، وجه الملك جميع من يعنيه الأمر للعمل على وضع التوصيات المهمة موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة من خلال القنوات الدستورية والقانونية المتوفرة.

وعبرت رابطة الصحافة البحرينية في بيان لها حول التوصيات عن صدمتها لما إحتوته أغلبية مداخلات الأعضاء وتوصيات الجلسة من تحريض وتفويض مفتوح للأجهزة الأمنية في التنكيل والمساس بحقوق "المواطنة" للمواطنين المطالبين بالإصلاح السياسي في البلاد، وفي شن حرب مفتوحة على الحق في حرية التعبير وإبداء الرأي تحت مبررات واهية، وغير مقبولة.

ورأت رابطة الصحافة البحرينية أن مخرجات الجلسة - التي تشوبها شبهاة دستورية - هي كارثة وطنية تُذكر البحرينيين بما شهدته البلاد إبان فترة السلامة الوطنية في مارس 2011، حيث تم توثيق جرائم وانتهاكات حقوقية أودت بحياة أكثر من 120 مواطناً، وسجن وإعتقال وتعذيب آلاف المواطنين.

واكدت الرابطة أن توصيات البيان الختامي للجلسة تعتبر بمثابة التفويض المفتوح لملك البلاد والسلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية في إصدار مراسيم بقوانين وتعديل قوانين من شأنها التضيق على الحريات العامة والحريات الإعلامية والصحافية ومنع الإعتصامات والمسيرات في العاصمة المنامة، وفرض حالة السلامة الوطنية "حالة الطوارئ"، واعتقال القادة والنشطاء السياسيين، وإسقاط الجنسيات عن المواطنين خلاف القانون، وذلك في مخالفة صريحة للقانون الدولي، والمعاهدات الدولية التي تعهدت حكومة البحرين بعد التوقيع عليها الإلتزام بما تضمنته



من حقوق أصيلة توافقت عليها الشرعية الدولية.

وصرح رئيس رابطة الصحافة البحرينية عادل مرزوق أن "بيان المجلس الوطني - وما تضمنه من توصيات - هو صفحة سوداء في تاريخ السلطة التشريعية بمجلسيها، وهو تفويض مفتوح للخيار الأمني الذي تنتهجه السلطات البحرينية، وهو أيضاً، تصعيد خطير يمهّد لإنتهاكات جديدة قد تشهدها البلاد على خلفية هذا التفويض (المرفوض) طبقاً للقانون الدولي، دستورياً، وإنسانياً".



حسين حبيب

وأكد مرزوق أن "توصيات المجلس الوطني تتيح للحكومة البحرينية إقرار المزيد من السياسات والقوانين القائمة لحرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية والصحافية، وتضرب بوضوح جميع التعهدات السابقة للسلطة، ولا تتوقف عند ذلك، بل وتتعدى على حق أصيل كفلته الشرعية الدولية، وهو حق المواطنة".

القرارات التعسفية التي أعقبت توصيات المجلس الوطني

وأعقب صدور التوصيات بأيام، صدور مرسومين بقانون لسنة 2013، بشأن تعديل قانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات وتعديل قانون الأحداث. ويأتي المرسوم بقانون بتعديل قانون الاجتماعات العامة والمسيرات ليحظر تنظيم المظاهرات أو المسيرات أو التجمعات أو الاعتصامات في مدينة المنامة، ويستثنى من ذلك الاعتصامات أمام المنظمات الدولية، وذلك بإذن كتابي خاص من رئيس الأمن العام أو من ينوب عنه الذي له تحديد عدد المشاركين والمكان والزمان والمحدد لتنظيم الاعتصامات.

فيما يهدف المرسوم بقانون بشأن تعديل قانون الأحداث توسيع دائرة العقوبات وبما يشمل ولي أمر الحدث إذا وجد مشاركاً في مظاهرة أو مسيرة أو تجمع أو اعتصام سياسي، لتكون العقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما.

ووجه وزير الدولة لشئون الاتصالات - المتهم بمسؤوليته عن إستهداف عشرات الصحفيين والمصورين خلال أحداث العام 2011 - فواز آل خليفة رئيس هيئة تنظيم الاتصالات والرؤساء التنفيذيين لشركات الاتصالات لسرعة تنفيذ إجراءات حجب المواقع والمنتديات التي تحرض

وتروج للعنف والأعمال الإرهابية. بحسب ما تعتقد الحكومة. كما أنشأ الوزير فريق بين وزارة الدولة للشئون الاتصالات وشركات الاتصالات لرصد وتعقب المواقع والمنديات وشبكات التواصل الاجتماعي.

وبعدها بأيام صدر عن وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف قراراً وزارياً بإضافة مادة جديدة للقرار 4 لسنة 2005 بشأن قواعد اتصال الجمعيات السياسية بالأحزاب أو التنظيمات السياسية الأجنبية". ونصت هذه المادة "على أن يكون اتصال الجمعيات السياسية بالبعثات الدبلوماسية أو القنصلية الأجنبية لدى المملكة أو المنظمات والمؤسسات الحكومية الأجنبية أو ممثلي الحكومات الأجنبية وغيرها بالتنسيق مع وزارة الخارجية وبحضور ممثل عنها أو من ترثيه وزارة الخارجية من الجهات ذات العلاقة".

وفي منتصف شهر سبتمبر، أعلنت وزارة العدل عن رفعها دعوى قضائية بطلب وقف كافة أنشطة "المجلس الإسلامي العلّمي" وتصفية أمواله وغلق مقره، باعتباره تنظيم غير مشروع، تأسس بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون.

اعتقالات أعقبت توصيات المجلس الوطني

وأعقب صدور توصيات المجلس الوطني، تكثيف حملات الاعتقال التي طالت عدد كبير من الأشخاص، ومن بينهم من كانت لهم نشاطات إعلامية، وخصوصاً مع تزامن ذلك مع الدعوات إلى حركة التمرد في البحرين بتاريخ 14 أغسطس 2013. وتم اعتقال المصور قاسم زين الدين،

الذي نشط في تصوير احتجاجات المعارضة في البحرين بتاريخ 2 أغسطس 2013، وتمت مصادرة هاتفه وكمبيوتره المحمول، كما تم تفتيش سيارته.



محمد حسن

وتم اعتقال المدون محمد حسن @safybh والذي كانت له كتابات في موضوعات حقوقية وسياسية في البحرين، قبل أن يتوقف عن الكتابة بصورة معلنة في أبريل 2013، وقد تم اعتقاله من منزله من قبل رجال أمن ملثمين يوم 31 أغسطس 2013، وتمت مصادرة حاسوبه وهاتفه النقال

الشخصي. ووجهت السلطات لحسن تهمة العضوية في شبكة 14 فبراير الاعلامية، وقبل اعتقاله تم استدعاؤه في شهر يونيو 2013، واستجوابه بشأن علاقته بالمعارضة البحرينية، ويُعتقد أن استهدافه بسبب تعاونه مع وسائل إعلام أجنبية، قبل أن يتم الإفراج عنه مطلع شهر أكتوبر 2013.

وفي اليوم ذاته الذي تم فيه اعتقال المدون محمد حسن، اعتقل المصور حسين حبيب، إذ اختفى في ذلك اليوم من مطار البحرين الدولي، ويواجه حبيب تهمة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للتحريض على كراهية النظام، بالإضافة إلى تهم أخرى تتعلق بنشاطه الاعلامي. ويعاني حبيب من آلام في القلب وضيق في التنفس، وأبدى ذويه قلقاً كبيراً على صحته وخشية من تدهور حالته نتيجة للحرمان المتعمد من العلاج وعدم تمكنه من تلقي العلاج اللازم.

وقد نُشرت أعمال حبيب في وكالة الصحافة الفرنسية وصوت أميركا والعديد من الوسائل الاخبارية، كما أنه حصل في وقت سابق من العام 2013 على المركز الأول في مسابقة التصوير الفوتوغرافي من صحيفة الوسط المستقلة لالتقاطه صورة لمتظاهرين وسط سحب من الغاز المسيل للدموع خلال احدي المظاهرات.

استهداف أكبر جمعية معارضة في البحرين

وراقبت رابطة الصحافة البحرينية بقلق مواصلة جهاز الأمن الوطني إرسال مقالات رأي لتنتشر في الصحف المحسوبة على السلطة، وتحتوي هذه المواد على هجوم وتحريض ضد المعارضة ورموزها، وطال الاستهداف بوضوح جمعية الوفاق وقياداتها.

وفي 26 أكتوبر 2013، أطلقت جمعية الوفاق، "متحف الثورة"، الذي يصور بانوراما الحراك الذي شهدته البحرين منذ 14 فبراير 2011. واحتوى المتحف على 7 بانورامات تستعرض عدة محطات منها الحركات التي شهدتها البحرين، ومقتنيات الشهداء وأكثر من 30 نوعاً من أنواع التعذيب. وفي 30 أكتوبر 2013، اقتحمت قوات النظام البحريني مبنى جمعية الوفاق في منطقة القفول، بعد محاصرة المبنى من قبل القوات، ووضع شريط أمني عازل حول المبنى، ومنعت مسؤولي الوفاق من الوصول الى المقر في القفول. وأصدرت النيابة العامة أمراً بالتحفظ على ما اعتبرته "مواد تحريضية محرزة، ومن بينها مجسمات وصور ومواد تشكل جرائم إهانة هيئة نظامية، والمؤثمة بموجب قانون العقوبات". حسب بيان رسمي لها.

وأعقب ذلك استدعاء الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، للتحقيق معه في النيابة العامة، التي أفرجت عنه بضمان محل إقامته، بعد تحقيق استمر قرابة ست ساعات، وأعلنت النيابة العامة أنها اتهمت سلمان بإهانة وزارة الداخلية كهيئة نظامية. وتركز التحقيق مع سلمان

حول متحف الثورة والكلمة الافتتاحية له في المتحف وبعض المعاني حول الثورة والشهداء. وهو ما يمثل تعدياً مرفوضاً على حرية الرأي والتعبير.

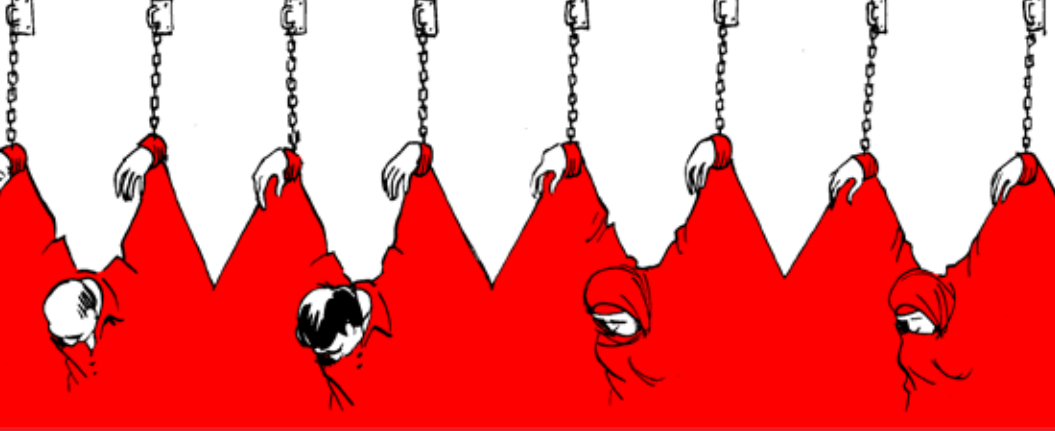
**#FREE
NABEEL
RAJAB**



'Dark day for justice' in Bahrain

**AMNESTY
INTERNATIONAL**





09

الإنترنت في البحرين: كل ما هو مخالف لرأي الأسرة الحاكمة، محجوب!

منذ ما قبل العام 2013، تُمعن أنظمة عربية في التعتيم على محتويات الرأي الآخر الذي تعبّر عنه الشرائح المنتقدة للسياسات، حتى ولو كان الأمر منوطاً بمواقع إخبارية أو عوالم إفتراضية على الشبكة العنكبوتية.

إنه القمع الإلكتروني، الذي يبدأ بحجب المواقع والمدونات، ليتدرّج فيما بعد إلى مستوى التجسس على التغريدات على فايسبوك وتويتر، قبل أن ينتهي الأمر باعتقال المدونين والمعبّرين عن آرائهم.

هي إستراتيجية استحدثتها أنظمة عربية عديدة، رؤيتها كانت الحد من التعبير الشعبي المنتقد للسياسات المعتمدة، وكذا منع الشعب من الإطلاع على المدونات المختزلة لواقع "الرأي الآخر"، وهذا فعلاً ما يجري في البحرين، التي تعتمد قسماً خاصاً تحت مسمى "الجرائم الإلكترونية"، تابعاً لوزارة الداخلية.

المعايير المُدرّجة والمرشّدة لعمل ذلك القسم، لا تستدعي خبراتٍ تقنية أو تقنية معيّنة، وإنما تكفي لبلورتها حفنة اتهامات: ترويجٌ للعنف، حضٌ على الإرهاب، تحريض على النظام، منع انتشار الأفكار المتطرّفة، وغيرها من التهم الجاهزة.

مسلسل الحجب المتواصل والتعتيم على محتوى مواقع إلكترونية عديدة استمرّ في البحرين على امتداد العام 2013، الأمر الذي أكّد حجم خوف السلطات من قوة وسائل الإعلام الإلكتروني، الذي تتراوح أشكاله بين المواقع الإخبارية، البحرينية منها والدولية، وكذا المدونات الإلكترونية

التي تجد فيها شريحة كبيرة من الشعب متنفساً سياسياً واجتماعياً في آنٍ معاً.



في الثالث من أغسطس 2013، أصدرت وزارة الدولة البحرينية لشؤون الاتصالات قائمة مكونة من سبعين موقعاً ومنتدى، صنفتها في خانة "المخالفة"، إلا أنها سرعان ما أضافت على تعبير المخالفة ذلك اتهامات، حيث اعتبرتها بؤراً للتحريض على الإرهاب

الطائفي. وفي حين تكتّمت عن هويات ما تقرّر حجبها، أعلن عن أن منتدى "المجلس العُمائي" واحد منها، إلى جانب موقع قناة المنار اللبنانية والموقع الإعلامي لائتلاف الرابع عشر من فبراير.

سبعون موقعاً أُضيفوا على جملة مواقع تم حجبها خلال السنوات الأخيرة، والتي من ضمنها: مرآة البحرين (<http://www.bahrainmirror.com>)، شهداء البحرين وضحايا التعذيب (<http://www.shaheed-bh.co>)، مركز البحرين لحقوق الإنسان (<http://www.bchr.net/ar>)، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (<http://www.anhri.net>) ومقرها القاهرة، عدا المنتديات التي من بينها منتديات فجر البحرين (<https://www.fajrbh.com/vb>) وملتقى البحرين (<http://www.bahrainonline.org>) .

وإذا ما عدنا إلى الآلية التي يتم من خلالها تقييم أيّ موقع كان، نرى أنّ المضمون الإلكتروني هو الأساس، وعند محاولة إسقاط ذلك على الواقع الذي أفضى إلى حجب السلطات البحرينية مواقع إخبارية عن مواطنيها، تتجلّى مجمل الأزمة، ونظرة عن كثب إلى بعض تلك المواقع توضح الأسباب الحقيقية الكامنة من وراء الحجب:

◀ الثالث من أغسطس 2013: موقع المنار، وينقسم إلى أبواب متعددة، يدرج في قسمه المخصص للبحرين أخباراً عن نشاطات المعارضين والنشطاء المطالبين بالإصلاحات السياسية، ينتقد النظام الحاكم أحياناً، ويسلط الضوء على انتهاكاته بحق الشعب أحياناً أخرى، فكان الحل الأمثل لتعتيم الصورة، حجب الموقع.

◀ موقع المجلس الإسلامي العُمائي، وهو موقع ديني، تأسس الموقع في 21 أكتوبر 2004، مبادئ الموقع وتوجهاته السياسية لم ترقُ السلطة الحاكمة في البحرين، التي عمدت إلى

حجبه في أغسطس.

◀ وفي أغسطس أيضاً، حجب الموقع الإعلامي لإئتلاف الرابع عشر من فبراير، والذي تتلخص مهمته بنقل مشهد الأحداث المحلية من جهة، أما من جهة أخرى، فتسليط الضوء على العنف المتصاعد الذي تعتمده قوات النظام.

والى جانب تلك المواقع المحجوبة والمدرجة ضمن قائمة السبعين، مواقع أخرى شهد عام 2013 استمراراً لأسقاطها عن متناول المتصفح البحريني، والأهداف من وراء ذلك فمشابهة لما ذكر آنفاً:

موقع مرآة البحرين الإخباري (<http://bahrainmirror.com>) ، والذي يعدّ في مصافّ المواقع الإخبارية الأولى في البحرين، هذا الموقع قوبل بالحجب أيضاً أكثر من مرة ولا يزال حتى اليوم.

مركز البحرين لحقوق الإنسان (<http://www.bchr.net/ar>) كان له المصير ذاته، ولم يكن يحتاج لمبرر أكثر من عرضه إحصاءات حقوقية لا تصبّ في مصلحة الأسرة الحاكمة. المركز الذي تم تسجيله لدى وزارة العمل البحرينية والخدمات الاجتماعية في يوليو 2002 وصدر قرار من جانب السلطات في نوفمبر 2004 لغلاقه، أما هدفه فهو تعزيز حقوق الانسان في البحرين.

وهذا ما حصل أيضاً مع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (<http://www.anhri.net>) والتي تبثّ من القاهرة ويندرج ضمن أهدافها الدفاع عن حرية الرأي والتعبير في العالم العربي، وكذا الموقع الإلكتروني لمنظمة هيومن رايتس ووتش (<http://www.hrw.org>).



جردة المواقع تلك تكشف مفارقة غير مستحبة: جلّ المواقع المحجوبة في البحرين مرتبطة بالواقع السياسي والاجتماعي، ولا تروّج للإرهاب الذي حاولت السلطات إلصاقه بها، وليست مواقع إباحية في المنظور العام كي يتمّ التعتيم عليها خوفاً من خدش الحياء وتفكيك أخلاقيات المجتمع الخليجيّ الناشئ. هي مواقع إخبارية وحسب، أو إحصائية وحسب، أو حتى إجتماعية.

الهدف الواضح من كل ذلك التعتيم والإستهداف الإلكتروني هو تمزيق المعارضة المطالبة بالشفافية والإصلاح السياسي، إلا أنها غفلت ربّما عن أن الحقائق التي يحاول النظام إخفاءها قد تفلح على مواطنيه، فيما العالم المحيط بالبلد الصغير يبقى في الصورة: يتصفّح المواقع المحجوبة بحرنيّاً، يلاحظ أدقّ تفاصيلها، ويتولّى إدارة دقّة التعليق، فإما أن ينصر النظام وإما شعبه.



الواقع المحسوس الذي ينقله العالم الافتراضي بأوجهه المتعددة من تويتر وفيسبوك وإنستغرام ملادّق أيضاً، والمغرّدون يساقون الواحد تلو الآخر إلى السجون بذنب التعبير عن الرأي، ليصبح المشهد أكثر شفافية: الرأي الآخر محجوب، تماماً كما المواقع الإلكترونية، وبنظر الحكومة،

فإنّ تلك التصرفات مدرجة في خانة مكافحة الإرهاب، أما الرابط الذي تراه هي في هذا التوصيف، فيغيب عن منظور المنطق والتبرير الواقعي.

حملات القمع الإلكتروني المتواصلة جعلت من البحرين، التي حلّت في المرتبة العاشرة من بين إحدى عشرة دولة عربية شملها تقرير "فريدوم هاوس" الصادر منذ أشهر والمتعلّق بالحرّيات الإلكترونية، دولة تستحقّ عن جدارة لقب "اللا حرّة"، تعاني إحباطات سياسية تدفعها إلى استنزاف كل ما تملك من وسائل التهيب الحقيقي أو حتى الافتراضي. وفي النهاية، فكل ما هو مخالف لرأي الأسرة الحاكمة، محجوب.



I'M A
PHOTO
GRAPHER
NOT A
TERROR
IST!



10

توثيق الانتهاكات للعام 2013

يعرض الجدول التوثيقي أدناه أبرز الانتهاكات التي استطاعت رابطة الصحافة البحرينية توثيقها والتأكد من مصداقيتها خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر العام 2013.

التاريخ	المتضرر	الانتهاك
6 يناير	المصور أحمد حميدان	عائلة المعتقل تنجح في التواصل مع حميدان بعد أسبوع من اختطافه إذ تبين أنه معتقل من قبل الأجهزة الأمنية.
20 يناير	مجموعة من الصحفيين	المحكمة الجنائية تحكم بعدم جواز النظر في قضية صحفيين تقدموا ببلاغ ضد قناة العربية بتهمة تشويه السمعة.
25 يناير	المدون نادر عبدالإمام	تعرض للإعتقال خلال تواجده في العاصمة المنامة لمدة 48 يوم واتهامه بالدعوة لتظاهرات غير مرخصة وعرض على المحكمة.
14 فبراير	المصور الصحفي مازن مهدي	اعتقاله أثناء أداء عمله في منطقة الديه وإطلاق سراحه لاحقاً
14 فبراير	المصور الصحفي محمد الشيخ	اعتقاله أثناء أداء عمله في منطقة الديه وإطلاق سراحه لاحقاً
14 فبراير	المصور الصحفي حسن جمالي	اعتقاله أثناء أداء عمله في منطقة الديه وإطلاق سراحه لاحقاً

التاريخ	المتضرر	الانتهاك
24 فبراير	الصحافية نزيهة سعيد	جلسة في محكمة الاستئناف للنظر في قضية تعرضها للتعذيب من قبل الضابطة سارة الموسى.
7 مارس	ناشط على الإنترنت "الإسم مجهول"	الحكم بالحبس لمدة عام واحد في قضية إهانة هيئة المحكمة. (توثيق الخبر من الصحافة المحلية التي لم تذكر إسم المعتقل ولم يتسنى للرابطة الإطلاع على تفاصيل القضية)
18 مارس	الصحافية نزيهة سعيد	جلسة في محكمة الاستئناف للنظر في قضية تعرضها للتعذيب.
3 أبريل	المدون نادر عبدالإمام	الإستدعاء لمركز شرطة البديع للتحقيق بأن شكوى تتعلق بحرية الرأي والتعبير على مواقع التواصل الإجتماعي.
7 أبريل	المدون نادر عبد الإمام	الإستدعاء للنيابة العامة للتحقيق بأن شكوى تتعلق بحرية الرأي والتعبير على مواقع التواصل الإجتماعي.
14 أبريل	الصحافية نزيهة سعيد	جلسة الاستماع إلى الطبيب الشرعي في حادثة تعرضها للتعذيب
16 أبريل	الصحافية نزيهة سعيد	منعها من تغطية مصادمات في مدرسة الجابرية الثانوية واتهامها باقتحام المدرسة والتسلل إليها.
18 أبريل	الصحافية نزيهة سعيد	تم تحويلها لمركز الشرطة عندما كانت تقوم بعملها في مقابة
18 أبريل	فريق قناة ITN البريطاني	تم تحويل الصحفيين لمركز الشرطة بعد إعتقالهم في منطقة مقابة.
19 أبريل	الصحافية نزيهة سعيد	تم تحويلها لمركز الشرطة وسحب ترخيص ممارسة مهنتها كمراسلة لمؤسسة إعلامية فرنسية.
19 أبريل	فريق قناة ITN البريطاني	ترحيلهم فريق العمل من البحرين بعد القبض عليهم في منطقة القفول.
27 أبريل	المصور محمد الشيخ	إطلاق الرصاص الإنشطارى باتجاهه في منطقة الدراز.
27 أبريل	المصور حسن جمالي	إطلاق الرصاص الإنشطارى باتجاهه في منطقة الدراز.
1 مايو	المصور محمد الشيخ	تحويله لمركز الشرطة عندما كان يقوم بعمله ومنعه من تغطية المظاهرات في منطقة ستره.
1 مايو	المصور حسن جمالي	تحويله لمركز الشرطة عندما كان يقوم بعمله ومنعه من تغطية المظاهرات في منطقة ستره.
1 مايو	الصحافية نزيهة سعيد	تحويلها لمركز الشرطة عندما كانت تقوم بعملها في ستره وسحب ترخيصها.

التاريخ	المتضرر	الانتهاك
15 مايو	مهدي البصري، ومحمود عبدالمجيد عبدالله الجمري وحسن عبد علي عيسى ومحسن عبد علي عيسى وعمار مكي محمد العالمي	الحكم الحبس لمدة عام واحد في قضية تتعلق بحرية الرأي والتعبير بتهمة: إهانة الملك.
15 يونيو	المصور حسن جمالي	تهديده من قبل الشرطة عندما كان يقوم بعمله في منطقة البلاد القديم.
15 يونيو	المصور محمد الشيخ	أصيب بعبوة غاز مسيل للدموع في ظهره أثناء قيامه بتغطية عمله في منطقة البلاد القديم.
15 يونيو	المصور حمد محمد	اعاقته من القيام بعمله في تصوير مظاهرة وطلب منه مغادرة منطقة ستر.
15 يونيو	الصحافي مازن مهدي	تم اعاقته من القيام بعمله والطلب منه مغادرة المنطقة عندما كان يقوم بعمله في ستر، كما تلقى تهديدات شفوية.
15 يونيو	المصور الصحافي عامر محمد	تم اعاقته من القيام بعمله والطلب منه مغادرة المنطقة عندما كان يقوم بعمله في ستر.
19 يونيو	شخص واحد - الإسم مجهول	الحكم الحبس سنة بقضية إهانة الملك (توثيق الخبر من الصحافة المحلية التي لم تذكر إسم المعتقل ولم يتسنى للرابطة الإطلاع على تفاصيل القضية)
20 يونيو	4 أشخاص	الحكم بالحبس سنتين بتهمة إهانة الملك. (توثيق الخبر من الصحافة المحلية التي لم تذكر إسماء المعتقلين ولم يتسنى للرابطة الإطلاع على تفاصيل القضية)
21 يونيو	المصور الصحافي مازن مهدي	تم ايقافه من قبل الشرطة في تغطية تظاهرة في منطقة الدير.
21 يونيو	فريق BBC	ايقاف الصحافيين من قبل الشرطة في تغطية تظاهرة في منطقة الدير
23 يونيو	الصحافية نزيهة سعيد	الحكم ببراءة معذبتها سارة موسى في محكمة الاستئناف
25 يونيو	علي فيصل الشوفه	الحكم بالحبس لمدة عام بتهمة إهانة الملك
3 يوليو	مهدي البصري، ومحمود عبدالمجيد عبدالله الجمري وحسن عبد علي عيسى ومحسن عبد علي عيسى وعمار مكي محمد العالمي	تأييد حكم الاستئناف بالحبس لمدة عام في قضية إهانة الملك
23 يوليو	الصحافية نزيهة سعيد	رفض الطعن في حكم الاستئناف حول تبرئة الضابطة سارة موسى المتهمة بتعذيب الصحافية.

التاريخ	المتضرر	الانتهاك
25 يوليو	المصور الصحفي محمد الشيخ	أصيب بشظايا من طلقات الرصاص الإنشطار في رجله في تغطية مظاهرة في منطقة الدراز
31 يوليو	المدون محمد حسن	الإعتقال من منزله فجرا
31 يوليو	المصور حسين حبيب	الإعتقال من مطار البحرين الدولي
31 يوليو	الناشط الإلكتروني جاسم النعيمي	الإعتقال من منزله فجرا
2 أغسطس	المصور قاسم زين الدين	الإعتقال من منزله
7 أغسطس	المدون محمد حسن	نقل للتحقيق في النيابة العامة في الساعة 1:30 صباحا واتضح تعرضه للتعذيب في مبنى التحقيقات الجنائية.
7 أغسطس	المصور حسين حبيب	نقل للتحقيق في النيابة العامة في الساعة 1:30 صباحا واتضح تعرضه للتعذيب في مبنى التحقيقات الجنائية.
8 أغسطس	الصحافي في قناة الجزيرة حيدر عباس	منع من دخول البحرين.
8 أغسطس	المحامي عبدالعزيز موسى	اعتقاله بعد اقصاحه بتعرض المدون محمد حسن للتعذيب.
8 أغسطس	المصور الصحفي أحمد الفردان	اختطف من قبل ميليشيات مدنية تابعة للأجهزة الأمنية وتم تهديده وحثه على العمل معهم وتزويدهم بصور المتظاهرين.
4 سبتمبر	المصور الصحفي مازن مهدي	طلب منه مغادرة منطقة السهلة الشمالية حيث كان يقوم بتغطية مسيرة إحتجاجية.
12 سبتمبر	شخص واحد	الحكم الحبس سنة بقضية إهانة الملك. (توثيق الخبر من الصحافة المحلية التي لم تذكر إسم المعتقل ولم يتسنى للرابطة الإطلاع على تفاصيل القضية)
13 سبتمبر	المصور عبدالله الجردي	اعتقاله في تظاهرة في منطقة المصلى
19 سبتمبر	الدكتور سعيد السماهي	التحقيق معه بتهمة إهانة الملك
23 سبتمبر	الدكتور سعيد السماهي	جلسة للنظر في قضية إهانة الملك
30 سبتمبر	الناشط مهدي سهوان	الحكم بالسجن لمدة 15 شهرا بتهمة إهانة الملك
3 أكتوبر	المدون محمد حسن	الافراج عنه مع استمرار محاكمته.
11 أكتوبر	المصور محمد الشيخ	ايقافه في تظاهرة في سار ومنعه من التصوير
11 أكتوبر	المصور حسن جمالي	ايقافه في تظاهرة في سار ومنعه من التصوير
11 أكتوبر	المصور حمد محمد	ايقافه في تظاهرة في سار ومنعه من التصوير

التاريخ	المتضرر	الانتهاك
13 أكتوبر	الدكتور سعيد السماهيجي	جلسة للنظر في قضية إهانة الملك
29 أكتوبر	الدكتور سعيد السماهيجي	جلسة للنظر في قضية إهانة الملك
30 أكتوبر	المصور الصحفي محمد الشيخ	منع من تصوير اقتحام مقر جمعية الوفاق من قبل قوات الأمن وطرده من المنطقة.
30 أكتوبر	المصور الصحفي حمد إقبال	منع من تصوير اقتحام مقر جمعية الوفاق من قبل قوات الأمن وطرده من المنطقة.
30 أكتوبر	المصور الصحفي حسن جمالي	منع من تصوير اقتحام مقر جمعية الوفاق من قبل قوات الأمن وطرده من المنطقة.
30 أكتوبر	المصور الصحفي عامر	منع من تصوير اقتحام مقر جمعية الوفاق من قبل قوات الأمن وطرده من المنطقة.
30 أكتوبر	جمعية الوفاق	تمت محاصرة العمل الفني "متحف الثورة" ومصادرة محتوياته.
18 نوفمبر	وزارة الدولة لشئون الاتصالات	الوزير فواز محمد آل خليفة يقوم بتدشين برنامج حكومي جديد لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي.
28 نوفمبر	المصور حسين حبيب والناشط الإلكتروني جاسم النعيمي	عقدت أولى جلسات محاكمة حبيب والنعيمي بتهمة إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والدعوة لاسقاط نظام الحكم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتحرير على كراهية النظام.
11 ديسمبر	الدكتور سعيد السماهيجي	الحكم بالسجن لمدة سنة بتهمة إهانة الملك ودفع 200 دينار لوقف التنفيذ والإستئناف.
19 ديسمبر	المصور أحمد حميدان	تأجيل محاكمته حتى 29 يناير 2014 رغم تضارب أقوال شهود الإثبات وعدم وجود أدلة مادية ضده.
21 ديسمبر	الصحافي فيصل هيات	تم توقيفه في نقطة تفتيش بمنطقة سترة، ونقل إلى مقر وزارة الداخلية قبل أن يطلق سراحه بعد إجباره على دفع غرامة قدرها 30 دينار لحكم صدر عليه في العام 2011، دون أن يكون على علم بها.
22 ديسمبر	المصور حسين حبيب والناشط الإلكتروني جاسم النعيمي	تأجيل المحاكمة حتى 27 يناير 2014، لتقديم شهود الإثبات، وهو الملازم فواز الصميم - متهم بالتورط في عمليات التعذيب -
25 ديسمبر	ثمانية من إداري مركزي "السنابس" و"بن خميس" - مراكز دينية -	الإعتقال بتهمة إهانة الملك، وتم إصدار قرار من النيابة العامة بالحبس الإحتياطي.
26 ديسمبر	المصور أحمد الفردان	اعتقل من منزله الساعة 3 صباحاً من قبل مدنيين ملثمين كما تمت مصادرة آلات التصوير الخاصة به والكمبيوتر الشخصي
26 ديسمبر	المصور جعفر عبدالنبي	اعتقل في كمين من قبل عناصر مدنية تابعة للأجهزة الامنية.



Muharrar
في صياغة
العالمية
Isa Town
hrain
المحررين
Seef
م
عيسى
ama

اطفال البحرين
رهائن النظام



الجمعية العامة
لجمعية (وعد)

الحرية
للمناضل
ابراهيم
شريف



بر في وجدان الوطن
أصبح التمثيل ٢٧ مارس ٢٠١٢



11

التوصيات: الدولة «مارقة»... تتعهد ولا تلتزم

تعتقد رابطة الصحافة البحرينية أن البحرين تتجه وبوضوح لتكون واحدة من الدول المارقة في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً فيما يتعلق بالتزاماتها وتعهداتها – سواء عبر القوانين المحلية أو المعاهدات الدولية – فيما يتعلق بضمان حرية التعبير والصحافة وسلامة الصحفيين ونشطاء الإنترنت الذين يتعرضون لإنتهاكات وحملات استهداف منظمة.

ويتعزز هذا الاعتقاد بما خلصت إليه المحاكمات القضائية للمتورطين في عمليات القتل والتعذيب التي طالت الإعلاميين، والتي إنتهت إلى تبرئة المتورطين أو الحكم بأحكام مخففة، بل وترقية البعض في وظائفهم الأمنية والسياسية.

لقد ثبت للرابطة أنه وخلال العام 2013، لم تقم حكومة البحرين بأي إجراءات أو إصلاحات جادة فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بيسيوني) أو توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. واستمرت الحكومة في سياسات القمع والملاحقة للصحفيين والناشطين الإلكترونيين، كما لا تزال هيئة شؤون الإعلام تحكم سيطرتها على الإعلام الإلكتروني عبر منع العديد من المواقع الإلكترونية، كما تتخلف البحرين في الإعلام المرئي والمسموع الذي تحتكره الدولة.

وتناشد رابطة الصحافة البحرينية الدول الغربية - خصوصا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - وشتى المنظمات والهيئات والاتحادات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإعلام والصحافة وحقوق الإنسان إلى التدخل للضغط على الحكومة البحرينية لإجراء إصلاحات حقيقية والتوقف عن ملاحقة الصحفيين والنشطاء الإلكترونيين وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات للعدالة.

وتتطلع الرابطة إلى تنفيذ الإجراءات التالية:

1. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين من الصحفيين والمصورين والنشطاء الإلكترونيين، وإلغاء كافة المحاكمات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير.
2. تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في مقتل كل من المدون زكريا العشري والناشر كريم فخرأوي والصحافي المصور أحمد إسماعيل، وكذلك حالات التعذيب التي طالت عشرات الإعلاميين، وتقديم المتورطين في هذه الانتهاكات لمحاكمة عادلة.
3. تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في النهج الإعلامي الذي تبنته هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية منذ بدء الأحداث التي شهدتها البلاد العام 2011 وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات التي أثبتتها تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للعدالة.
4. إلزام الحكومة البحرينية السماح بإيفاد ممثل دائم للهيئات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة (الاتحاد الدولي للصحفيين/ منظمة مراسلون بلا حدود/ لجنة حماية الصحفيين) للعمل كمراقب دائم لمدة عامين، وذلك بهدف الإطلاع والرقابة المباشرة على ما تشهده البلاد من انتهاكات واستهداف للإعلاميين والصحفيين.
5. إيقاف العمل بقانون رقم 47 لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر، ومراجعة الأحكام الصادرة على الإعلاميين بالسجن تحت جرائم النشر. وإعلان إيقاف الدعاوى المتبقية في النيابة العامة.
6. إعادة جميع الصحفيين والمصورين والمدونين المفصولين إلى أعمالهم في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإقرار تعويضهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية.
7. فصل إدارة شؤون الإعلام الخارجي عن هيئة شؤون الإعلام الحكومية، وانتخاب هيئة عليا مستقلة من الصحفيين البحرينيين لتنظيم أعمال النشر والصحافة والإعلام.
8. وقف كافة أشكال الاضطهاد السياسي والملاحقات والإستهداف الأمني للإعلاميين والصحفيين ونشطاء الإنترنت.

بھکرین
فمن عرق علیک لحن الدم وقد أبکاک

بھکرین
ومن بدم الشہداء اسقی الارض ویا راک

READY to
UHF
BAHR



12

بيانات رابطة الصحافة البحرينية - العام 2013

ملاحقات الصحفيين في مملكة الخوف مستمرة

رابطة الصحافة البحرينية تحمل السلطات مسؤولية سلامة الصحفي المصور أحمد حميدان

لندن، 2/1/2013: تدين رابطة الصحافة البحرينية اختطاف المصور الصحفي أحمد حميدان من قبل عناصر أمنية تابعة لوزارة الداخلية البحرينية في أحد المجمعات التجارية في قلب العاصمة المنامة مساء الجمعة الموافق 28 ديسمبر 2012.

وتبدي الرابطة قلقها جراء إنكار السلطات الأمنية تواجد الصحفي المصور أحمد حميدان في ذمتها رغم اتصاله الهاتفي لعائلته حيث أكد اعتقاله من جانب وزارة الداخلية البحرينية. وتحمل الرابطة وزارة الداخلية المسؤولية كاملة عن سلامته، وتطالبها بالإفراج الفوري عنه.

هذا وعلمت الرابطة من موفدها في المنامة أن السلطات الأمنية تنوي توجيه أربع تهم جنائية للصحافي حميدان الذي يعرف عنه تواجده في شتى المظاهرات والإحتجاجات وتوثيقه للانتهاكات والمصادمات اليومية بين قوات الأمن البحرينية والمتظاهرين.

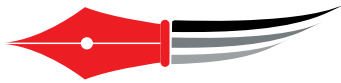
يذكر ان المصور الصحفي أحمد حميدان هو مصور محترف فاز بأكثر من 145 جائزة دولية في التصوير الفوتوغرافي. وهو عضو في الفيدرالية الدولية للتصوير FIAP وجمعية التصوير الأمريكية PSA

وأفادت عائلة المصور أحمد حميدان أن منزل العائلة تعرض لـ 5 مدامات، كما تمت مدامة منازل أخرى لأقربائه بحثاً عنه.

هذا وتؤكد رابطة الصحافة البحرينية ان مسلسل الإستهاداف والملاحقات المستمرة للصحافيين والمصورين في البحرين بات يؤسس لتكون البحرين مملكة الخوف في قلب الخليج العربي. خصوصاً وأن جميع التعهدات الدولية التي أطلقها وتطلقها المؤسسة الحاكمة في البلاد تبقى مجرد حبر على ورق أمام ما يشهده الواقع المعاش في البحرين.

من جانب آخر، ترى الرابطة أن الأحكام الأخيرة الصادرة عن القضاء البحريني القاضية بسجن عنصرين اثنين من جهاز الأمن الوطني لـ 7 سنوات وتبرئة إثنين آخرين في قضية تعذيب الناشر عبدالكريم فخرأوي حتى الموت، وتأجيل محاكمات تعذيب الصحافية نزيهة سعيد ومقتل المدون زكريا العشري تحت التعذيب يعد تمثيلاً واضحاً لثقافة الإفلات من العقاب القائمة في البلاد، كما أنها تأكيد جديد يضاف لإستهتار السلطات البحرينية في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها أمام المجتمع الدولي، سواء فيما يتعلق بتقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بيسيوني) او تنفيذ توصيات المراجعة الدولية لملف البحرين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وتعلن الرابطة في هذا السياق، عن قرب إصدار تقريرها السنوي الشامل، الذي يمثل إطلالة معمقة ومفصلة لواقع الحريات الإعلامية والصحافية في البحرين، كما يسلط التقرير الضوء على حرية التعبير التي تمر بأسوأ فتراتهما منذ الإستقلال.



اعتقالات النشطاء على "تويتر" بتهمة الإساءة للذات الملكية تكريس للديكتاتورية

لندن، 13 مارس/ آذار 2013: تعبر رابطة الصحافة البحرينية عن بالغ الأسف للأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين جراء استمرار سياسة الإقصاء وقمع الحريات الإعلامية والصحافية واستمرار السلطات الأمنية والقضائية في استهداف الصحافيين والمصورين ونشطاء الإنترنت. وهو ما

يطرح العديد من التساؤلات حول جدية النظام الحاكم في تصحيح مسار التراجعات التي تشهدها البلاد منذ عامين ونيف.

إن رابطة الصحافة البحرينية وهي على مقربة من إصدار تقريرها الشامل والراصد لحرية الصحافة في البحرين خلال العام 2012، فإنها تؤكد ضرورة أن تمارس الدول، الهيئات الدولية المعنية بحرية الرأي والتعبير والصحافة، والمنظمات الحقوقية الدولية مزيد الضغوط على السلطات البحرينية لإيقاف إنتهاكاتها المستمرة، فضلاً عن تحقيق العدالة المفقودة فيما يتعلق بالتحقيق في قضايا القتل والتعذيب التي نتج عنها مقتل 3 مواطنين (المدون زكريا العشري/ الناشر كريم فخرأوي/ المصور أحمد اسماعيل) بالإضافة لإعتقال وتعذيب وسجن عشرات الصحافيين والمصورين.

البحرين: عدوة للإنترنت

هذا وأقدمت السلطات البحرينية يوم الإثنين 11 مارس الجاري على اعتقال 6 نشطاء الكترونيين بحرينيين على خلفية التعبير عن الرأي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، وهو ما أكدته عن الجانب الرسمي رئيس النيابة الكلية نايف يوسف في بيان صحافي يوم أمس 12 مارس 2113، حيث تقرر حبس المعتقلين تمهيداً لإحالتهم للمحاكمة القضائية بتهمة "المساس بالذات الملكية". وعرف من بين المتهمين المحامي مهدي البصري.

وإذ تعتبر رابطة الصحافة الإعتقالات صورة من صور القمع الرسمي لحرية الرأي والتعبير في الجزيرة المكتظة سجونها بمعتقلي الرأي، فإنها تتزامن أيضاً مع تصنيف تقرير صادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود" للبحرين بالدولة "المعادية للإنترنت"، لافتة إلى "تزايد استخدام التكنولوجيا التي تراقب



النشاط على شبكة الانترنت واعتراض الاتصالات الالكترونية من أجل القبض على الصحفيين، والمواطنين الصحفيين والمراسلين". وتأتي هذه الاعتقالات كدليل جديد على صدقية بيانات وتقارير حقوقية دولية متتالية تؤكد إستمرار السياسات المعادية لحرية الرأي والتعبير في البلاد.

الجدير بالذكر أن القضاء البحريني كان قد أصدر أحكاماً أواخر العام الماضي 2012 بالسجن بحق 4 نشطاء في موقع "تويتر" بالحبس بتهمة "إهانة الملك"، كما تعرض رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان - المعتقل حالياً - نبيل رجب ومسؤول الرصد بالمركز ذاته يوسف المحافظة لمحاكمات قضائية تتعلق بحرية الرأي والتعبير على الموقع ذاته. وبالتالي يكون مجموع من تم تقديمهم للمحاكمات القضائية على خلفية الكتابة في "تويتر" خلال الشهور الستة الماضية، قد بلغ 12 مواطناً. وذلك بحسب إحصائيات الرابطة.

قوائم سوداء للصحفيين

كما وتدين رابطة الصحافة البحرينية منع دولة الإمارات العربية المتحدة دخول رئيس تحرير صحيفة الوسط البحرينية منصور الجمري، وزوجته الصحافية ريم خليفة، من دخول أراضيها يوم الاثنين الموافق 25 فبراير / شباط الماضي، وذلك دون إبداء أي أسباب.



الدكتور منصور الجمري

ومع تكرار حالات المنع للإعلاميين والنشطاء الإلكترونيين من دخول العديد من الدول العربية التي تربطها بالحكومة البحرينية علاقات وثيقة، تعود قوائم الصحفيين والحقوقيين السوداء للبروز، خصوصاً مع تأكيد العديد من الممنوعين أن السلطات في منافذ هذه الدول أكدت لهم وجود قوائم منع صادرة من السلطات البحرينية تجاههم.

يذكر أن منصور الجمري سبق له الدخول للإمارات العربية المتحدة عدة مرات، حين

تم تكريمه من قبل نادي الصحافة في دبي العام 2010 حين منحت صحيفة "الوسط" جائزة التميز لذلك العام. كما تعرضت الصحافية ريم خليفة لملاحقات قضائية ومحاولات إستهداف متكررة من جانب السلطات القضائية.

هذا وتدعو رابطة الصحافة البحرينية السلطات البحرينية وسلطات الدول الملتزمة بقوائم المنع (مصر / الإمارات / الكويت / الأردن) للسماح بحرية التنقل للصحفيين ونشطاء الإنترنت البحرينيين

وإيقاف العمل بالقوائم السوداء التي لا غطاء قانوني لها، كما أنها تعتبر خرقاً فاضحاً لتعهدات هذه الدول باحترام حقوق الإنسان أمام المجتمع الدولي. كما وتؤكد الرابطة على ضرورة أن تكف السلطات البحرينية عن الملاحقات القائمة للصحافيين والمصورين ونشطاء الإنترنت في البحرين وخارجها.

زكريا العشيري: العدالة المفقودة

كما وتدين رابطة الصحافة البحرينية قرار المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة أحد أفراد العائلة الحاكمة "الشيخ محمد بن علي آل خليفة"، يوم أمس (12 مارس 2013) ببراءة 5 شرطة - من الجنسية الباكستانية - متهمين بتعذيب وقتل رئيس مندييات الدير الإلكترونية المدون زكريا العشيري في 9 أبريل 2011، وذلك أثناء اعتقاله في سجن الحوض الجاف. وهو ما أكدته تقرير بيسيوني في الفقرة 1001 نصاً: "وترجع وفاة زكريا العشيري إلى تعرضه للتعذيب في سجن الحوض الجاف".

وإذا تعتبر رابطة الصحافة البحرينية الحكم الصادر تأكيداً على العدالة المفقودة في القضاء البحريني، فإنها لتستنكر بأشد العبارات استمرار السلطات البحرينية في إدعاءاتها الفارغة تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق "لجنة بيسيوني"، وهي اللجنة التي أكدت في تقريرها الصادر في 23 نوفمبر 2011 على تقديم المسؤولين الفعليين من مدنيين وعسكريين عن عمليات القتل والتعذيب التي شهدتها السجون ومراكز التوقيف التابعة لقوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية للمحاكمة. وهو ما لم تلتزم السلطات البحرينية بتنفيذه.

لقد قدمت السلطات الأمنية في البحرين صغار المجندين - من الجنسيات الأجنبية - عن قضية تعذيب وقتل المدون زكريا العشيري للمحاكمة دون المسؤولين الفعليين من الرتب الرفيعة، وهماهي أيضاً، تقرر الحكم ببراءة المتهمين في محكمة يرأسها أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وهو ما يؤكد أن سياسة الإفلات من العقاب هي منهج ثابت ورئيس لدى مؤسسة الحكم والسلطات التابعة لها، التنفيذية منها والقضائية على حد سواء.

وتؤكد رابطة الصحافة البحرينية على أن تعهدات الحكومة البحرينية الإلتزام بتنفيذ توصيات بيسيوني وقبولها بتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة - وبحسب ما ترصده الرابطة على أرض الواقع فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية والصحافية - لا تزيد عن سياسة إطلاق الوعود والتعهدات الشفهية الفارغة، فيما تستمر على الأرض الإنتهاكات وحملات التضيق وسياسات القمع والإستهداف للحريات الإعلامية والصحافية فاعلة، وفي تصاعد. وهو في المحصلة تكريس لواقع الدولة المنفلتة.



المغردون في "تويتر" ليسو "رعايا" والأحكام بالسجن تكريس لمفهوم "إقطاعية البحرين"

لندن، 16 مايو 2013: تدين رابطة الصحافة البحرينية الأحكام القضائية الصادرة يوم أمس الأربعاء 15 مايو 2013 بحق كل من المحامي مهدي البصري وأربعة نشطاء على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" - وهم: محمود طارش، محسن عبدعلي، حسن عبدعلي، عمار مكي - بالسجن لعام واحد بتهمة إهانة الملك على "تويتر"، فيما قضت ببراءة متهم سادس مما نسب إليه.

وكانت السلطات البحرينية قد اقدمت يوم الإثنين 11 مارس الماضي على اعتقال 6 مغردين على تويتر، وهو ما أكدته عن الجانب الرسمي رئيس النيابة الكلية نايف يوسف في بيان صحفي، حيث قررت النيابة العامة حبس المعتقلين تمهيداً لإحالتهم للمحاكمة القضائية بتهمة "المساس بالذات الملكية".

وإذ تعتبر رابطة الصحافة البحرينية هذه الأحكام صورة من صور القمع الرسمي لحرية الرأي والتعبير في الجزيرة المكتظة سجونها بمعتقلي الرأي، وتكريساً لمفهوم "إقطاعية" البحرين، فإنها لترى في استمرار هذه الملاحقات القضائية ما يؤكد أن لا نية للحكومة البحرينية في الوفاء بما تعهدت به أمام المجتمع الدولي من إصلاح نظامها السياسي والقضائي. وهو أيضاً، ما يكشف وبوضوح كذب إدعاءات ملك البلاد المتكررة برعاية وضمن حرية الإعلام والصحافة، فضلاً عن ضمان حرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي.

هذا وتتجه الحكومة البحرينية حالياً إلى تغليظ عقوبة المتهمين بإهانة الذات الملكية لتصل إلى 5 سنوات. ولا تزال السلطات الأمنية تعتمد استخدام التكنولوجيا لمراقبة مواطنيها على شبكة الانترنت واعتراض الاتصالات الالكترونية من أجل القبض على الصحفيين والنشطاء الإلكترونيين في مواقع التواصل الاجتماعي. وآخر ما أورد في هذا السياق ما نشرته صحيفة "الغارديان" البريطانية الأحد 12 مايو الجاري حول شركة مقرها بريطانيا استخدمت تقنية تجسس لاستهداف الناشطة البحرينية الاء الشهابي وآخرين. ولا يزال الموضوع منظوراً أمام القضاء البريطاني .

الجدير بالذكر أن القضاء البحريني كان قد أصدر أحكاماً أواخر العام الماضي 2012 بالسجن بحق 4 نشطاء في موقع "تويتر" بالحبس بتهمة "إهانة الملك"، كما تعرض رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان - المعتقل حالياً - نبيل رجب ومسؤول الرصد بالمركز ذاته يوسف المحافظة لمحاكمات قضائية تتعلق بحرية الرأي والتعبير على الموقع ذاته. وبالتالي يكون مجموع من تم تقديمهم للمحاكمات القضائية على خلفية الكتابة في "تويتر" قد بلغ 18 مواطناً، 10 منهم تمت محاكمتهم بتهمة الإساءة إلى الملك.

كما وتدين رابطة الصحافة البحرينية قرار النيابة العامة حبس المصور الصحفي جواد الخباز 45 يوماً دون توجيه أي تهمة رسمية له، وذلك بعد مداممة منزله قبل أيام في منطقة أبوصبيح بالمحافظة الشمالية وإعتقاله ومصادرة كاميرته الخاصة. والصحافي الخباز هو مصور محترف تم فصله من عمله بصحيفة الوطن بعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد مارس 2011 ضمن حملة إنتقامية شنتها السلطات البحرينية طالت أكثر من 123 إعلامياً.



رابطة الصحافة البحرينية: مخرجات المجلس الوطني "كارثة وطنية" وتفويض "حرب مفتوحة" على حرية الرأي والتعبير

لندن، 28 يوليو 2013: تدين رابطة الصحافة البحرينية ما خرجت به جلسة "المجلس الوطني" - الذي يضم مجلسي الشورى والنواب - المنعقدة اليوم الأحد الموافق لـ 28 يوليو 2013، وذلك بدعوة من الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى اجتماع استثنائي لبحث موضوع تشديد العقوبات بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية.

وتعتبر الرابطة - حيث تابعت مداخلات الجلسة وبيانها الختامي وتوصياتها- عن صدمتها لما إحتوته أغلبية مداخلات الأعضاء وتوصيات الجلسة من تحريض وتفويض مفتوح للأجهزة الأمنية في التنكيل والمساس بحقوق "المواطنة" للمواطنين المطالبين بالإصلاح السياسي في البلاد، وفي شن حرب مفتوحة على الحق في حرية التعبير وإبداء الرأي تحت مبررات واهية، وغير مقبولة.

وتعتبر رابطة الصحافة البحرينية مخرجات الجلسة - التي تشوبها شبهاة دستورية - كارثة وطنية تُذكر البحرينيين بما شهدته البلاد إبان فترة السلامة الوطنية في مارس 2011، حيث تم توثيق جرائم وانتهاكات حقوقية أودت بحياة أكثر من 120 مواطناً، وسجن وإعتقال وتعذيب آلاف المواطنين.

وتؤكد الرابطة أن توصيات البيان الختامي للجلسة تعتبر بمثابة التفويض المفتوح لملك البلاد والسلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية في إصدار مراسيم بقوانين وتعديل قوانين من شأنها التضيق على الحريات العامة والحريات الإعلامية والصحافية ومنع الإعتصامات والمسيرات في العاصمة المنامة، وفرض حالة السلامة الوطنية "حالة الطوارئ"، واعتقال القادة والنشطاء السياسيين، وإسقاط الجنسيات عن المواطنين خالف القانون بحجة حماية المجتمع، وذلك في مخالفة صريحة للقانون الدولي، وكذلك المعاهدات الدولية التي تعهدت حكومة البحرين بعد

التوقيع عليها الإلتزام بما تضمنته من حقوق أصيلة توافقت عليها الشرعية الدولية.

وتشكك رابطة الصحافة البحرينية في ديباجة التفويض التي تعهدت الإلتزام بحقوق الإنسان، إذ لا تزال السلطات البحرينية وبشهادة المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان تتنصل عن الإلتزام بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بيسيوني)، وكذلك توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وصرح رئيس رابطة الصحافة البحرينية عادل مرزوق أن "بيان المجلس الوطني - وما تضمنه من توصيات - هو صفحة سوداء في تاريخ السلطة التشريعية بمجلسيها، وهو تفويض مفتوح للخيار الأمني الذي تنتهجه السلطات البحرينية، وهو أيضاً، تصعيد خطير يمهّد لإنتهاكات جديدة قد تشهدها البلاد على خلفية هذا التفويض (المرفوض) طبقاً للقانون الدولي، دستورياً، وإنسانياً".

وأكد مرزوق أن "توصيات المجلس الوطني تتيح للحكومة البحرينية إقرار المزيد من السياسات والقوانين القائمة لحرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية والصحافية، وتضرب بوضوح جميع التعهدات السابقة للسلطة، ولا تتوقف عند ذلك، بل وتتعدى على حق أصيل كفلته الشرعية الدولية، وهو حق المواطنة".

هذا وتناشد رابطة الصحافة البحرينية المجتمع الدولي - وعلى الخصوص منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة - التحرك السريع لإيقاف العمل بهذه التوصيات، وإلزام حكومة البحرين الوفاء بالتزاماتها الدولية، والشروع في حل سياسي حقيقي وجاد يستطيع إنتشال البلاد من أزمتها.



أغسطس 2013: سياسات قمع الحريات وفرض الرأي الواحد مستمرة

◀ إعتقال 3 إعلاميين وتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة واستدعاء ناشطين إلكترونيين

◀ منع مراسل لقناة الجزيرة الإنجليزية حيدر عباس عن دخول الأراضي البحرينية

◀ حجب مواقع إلكترونية وتكثيف حملات الإغلاق للمواقع الإلكترونية في البلاد

لندن، 4 سبتمبر / أيلول 2013: تدين رابطة الصحافة البحرينية إستمرار السلطات البحرينية في سياسات الإقصاء وقمع الحريات الإعلامية واستهداف الصحفيين والمصورين ونشطاء الإنترنت على خلفية الإدلاء بأرائهم في قضايا الشأن العام، وتغطيتهم للاحتجاجات في البحرين.

وقالت الرابطة إن شهر أغسطس / آب 2013 الذي شهد إطلاق معارضين حملة للتمرد في البحرين، شهد بالموازاة من ذلك تطبيق السلطات حملة أمنية واسعة طالت الحريات الصحافية وحريات التعبير على نطاق واسع. وشملت الحملة اعتقال 3 إعلاميين ومصورين واستدعاء 2 من النشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي وحبس أحدهما وإيقاف الآخر عن العمل، ومنع مراسل لقناة أجنبية عن دخول الأراضي البحرينية، إضافة إلى حجب مواقع إلكترونية.

وأشارت الرابطة في هذا الإطار، إلى استدعاء مشغل حساب "ديرتي البحرين" @Deertybhr على شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر" في 25 أغسطس / آب 2013 من قبل قسم الجرائم الإلكترونية التابع إلى وزارة الداخلية. وأفادت معلومات أنه يعمل في مجلس النواب وينتمي سياسياً إلى جمعية المنبر الإسلامي، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في البحرين. وحسبما أوضح لاحقاً، فقد تركز التحقيق معه على آراء أدلى بها انتقد فيها أداء عضو في مجلس النواب على شبكة التواصل وتمّ توجيه إنذار كتابي له في 2 سبتمبر / أيلول 2013 من خلال الجهة التي يعمل فيها، بعد إيقافه لمدة 14 يوماً عن العمل.

وتستنكر الرابطة اعتقال السلطات البحرينية للمحامي عبدالعزيز موسى بعد أن سجل في حسابه على تويتر @AbdulAzizMoosa شهادة حول رؤيته لآثار الضرب على الإعلامي المعتقل محمد حسن سديف (محمد الصافي) الذي اعتقل في يوليو الماضي. وتمت مداهمة منزل المحامي في 7 أغسطس / آب 2013 واعتقاله ومصادرة جهازين حاسوب و3 هواتف نقالة. فيما أمرت النيابة العامة بحبسه لمدة أسبوع على ذمة التحقيق بتهمة "نشر أسماء متهمين بغير إذن وإفشاء أسرار التحقيق". وأفرجت السلطات عن المحامي لاحقاً مع إستمرار محاكمته حيث تم تأجيل محاكمته إلى 10 أكتوبر المقبل.

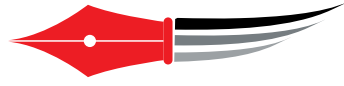
وكان وزير الدولة لشئون الاتصالات فواز بن محمد آل خليفة قد أشار خلال لقاء مع شركات الاتصالات 13 أغسطس / آب 2013 إلى "إنشاء فريق بين وزارة الدولة لشئون الاتصالات وشركات الاتصالات يعمل لرصد وتعقب المواقع والمنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي المحرصة". وشدد على أن "الوزارة لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق هذه المواقع الإجرامية" وفق ما أفادت وكالة أنباء البحرين الرسمية.

وتشير الرابطة إلى منع السلطات البحرينية للصحافي بقناة الجزيرة الإنجليزية حيدر عباس من دخول الأراضي البحرينية في 8 أغسطس / آب الماضي. حيث ذكر الصحافي عباس في حسابه

على "تويتر" @HyderAbbasi إن "السلطات البحرينية منعه من دخول البحرين فقط لأنه صحفي"، مشيراً إلى أنه "جاء للبحرين من أجل قضاء إجازة".

وشهد شهر أغسطس إغلاق عدد من المواقع الإلكترونية من بينها موقع المجلس العلمي البحريني (www.olamaa.net) فيما أعلنت وزارة الدولة لشئون الاتصالات 4 أغسطس (آب) عن أنها قامت بـ "رصد 70 من المواقع والمنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي المخالفة"، متوقعة بـ "اتخاذ الإجراءات اللازمة بحققها".

ولا تزال السلطات البحرينية تعتقل كل من الإعلاميين محمد حسن سديف (محمد الصافي) والمصور حسين حبيب الحائز على عدة جوائز دولية منذ 31 يوليو/ تموز وكذلك المصور قاسم زين الدين منذ 2 أغسطس/ آب. ووجهت للمعتقلين محمد حسن وحسين حبيب - اللذان أفاد محاموهم عن تعرضهما إلى التعذيب بواسطة الركل والضرب والتعريض للبرودة الشديدة والوقوف لفترات طويلة والحرام من النوم - تهماً تتعلق بالمشاركة في إدارة حساب شبكة 14 فبراير على تويتر @Feb14Media والتواصل مع صحيفة مرآة البحرين الإلكترونية وإنشاء وإدارة مواقع وصفحات إلكترونية للتحريض على تغيير نظام الحكم، إضافة إلى تهمة أخرى.



الطبيب سعيد السماهيجي: الضحية رقم "18" لهيبة "الملك"



الدكتور سعيد السماهيجي

لندن، 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2013: تستنكر رابطة الصحافة البحرينية استمرار السلطات البحرينية في استهداف الصحفيين والمصورين ونشطاء الإنترنت وقمع الحريات الإعلامية والصحافية في البلاد. سواء عبر الاعتقالات أو الملاحقات والأحكام القضائية المشكوك في نزاهتها وسلامة إجراءاتها. يأتي ذلك في ظل استمرار تعنت الحكومة البحرينية في الوفاء بالتزاماتها والتنفيذ الأمين لما أوصى به تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ومجلس حقوق الإنسان - الأمم المتحدة -.

الضحية رقم "18" لهيبة الملك

وتندد الرابطة بإستمرار محاكمة إستشاري جراحة العيون سعيد السماهيجي بتهمة "توجيه عبارات مُهينة تشكل مساساً بمقام ملك البلاد" بحسب ما أفاد به وكيل النائب العام بنيابة المحافظة الشمالية محمد الرميحي، حيث حددت المحكمة الجنائية الثالثة الثلاثاء 11 ديسمبر المقبل موعداً للنطق بالحكم. وبإستهداف الطبيب السماهيجي يرتفع عدد المتهمين بـ "إهانة الملك" منذ نوفمبر 2012 حتى اليوم إلى 18 مواطناً تراوحت أحكام السجن بحقهم من 4 أشهر حتى عامين. وكانت السلطات قد أفرجت عن السماهيجي بعد أن أكمل مدة محكومتيه في قضية "الكوادر الطبية"، بالحبس لمدة عام كامل.

وتعتبر رابطة الصحافة البحرينية عن أسفها العميق لإستمرار المؤسسة القضائية في إصدار أحكامها التعسفية على خلفية تهمة "سياسية" الشكل والمضمون، بل وترتبط إرتباطاً وثيقاً بحرية الرأي والتعبير في البلاد.

ثقافة الإفلات من العقاب: سياسية رسمية

وتبدي رابطة الصحافة البحرينية شجبها واستنكارها لقرار محكمة الاستئناف الأحد 27 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري بتخفيض عقوبة شرطين من جهاز الأمن الوطني بالسجن 3 سنوات بدلاً من 7 سنوات، وذلك بعد ثبوت ادانتهما في قضية قتل وتعذيب أحد مؤسسي صحيفة "الوسط" الناشر عبدالكريم فخرأوي. وهو ما تعتبره الرابطة دلالة جديدة على الرعاية الرسمية للمتورطين من الأجهزة الأمنية في قضايا القتل والتعذيب والتي طالعت عشرات الصحافيين منذ العام 2011.

وكانت المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة الشيخ محمد بن علي آل خليفة قد قضت في 12 مارس الماضي ببراءة خمسة من أفراد الشرطة متهمين بتعذيب وقتل رئيس منظمات الدير الإلكترونية المدون زكريا العشيري. كما وأيدت محكمة الاستئناف العليا حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي ببراءة الضابطة المتهمه بتعذيب الصحافية نزيهة سعيد أثناء اعتقالها خلال فترة السلامة الوطنية.

وتؤكد رابطة الصحافة البحرينية أن الاحكام القضائية الأخيرة مضافاً لها تهرب السلطات في الكشف عن تفاصيل مقتل الصحافي المصور أحمد إسماعيل العام الماضي، تشير وبوضوح إلى أن الدولة باتت تعتمد ثقافة "الإفلات من العقاب" منهجا ثابتا، وهي لا تتوانى عن حماية القيادات والأفراد في الأجهزة الأمنية وتبرير إنتهاكاتهم من خلال المؤسسة القضائية وتوجيه أحكامها سياسياً.

حبيل: مريض بالقلب متهم بكراهية النظام

كما وتتابع رابطة الصحافة البحرينية بخوف بالغ تداعيات الحالة الصحية للإعلامي المعتقل حسين حبيل والذي تشير تقارير إلى أن السلطات تواصل حرمانه وبشكل متعمد من العلاج والرعاية الصحية إذ يعاني من آلام في القلب وضيق في التنفس. وتطالب الرابطة بالإفراج الفوري عن حبيل وعن جميع الإعلاميين المعتقلين لدى السلطات الأمنية.

واعتقل المصور الفوتغرافي حسين حبيل أواخر يوليو الماضي ووجهت له السلطات تهماً تتعلق باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي للتحريض على كراهية النظام. ورغم تأكيد السلطات أنها توفر لحبيل الرعاية التي يحتاجها إلا أن الرابطة ومن خلال تجارب سابقة تعتبر أن السلطات الأمنية ليست مؤمنة في تصريحاتها، خصوصاً مع استمرار شكاوى التعذيب وسوء المعاملة في مراكز التوقيف والسجون البحرينية.

حربٌ أضيفت

إفلات من العقاب أوسع

يمثل تقرير "حرية أضيق: إفلات من العقاب أوسع" دليلاً - أريد له أن يكون متكاملًا ومحايداً - في توصيف وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير والإعلام والصحافة في البحرين خلال الفترة ما بين يناير - ديسمبر 2013. وهو التقرير الرابع للرابعة الذي يأتي بعد تقرير "البحرين: الكلمة تساوي الموت" الصادر في أكتوبر 2011، وتقرير "الجوع من أجل الحرية" الصادر في مايو العام 2012، والتقرير السنوي للعام 2012 الصادر تحت عنوان "البحرين: الصمت جريمة حرب".



رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association